

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Mohamed Boudiaf University of M'sila

Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences

Department of Finance and Accounting



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم المالية
والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معقدة

تحت عنوان:

استخدام أدوات التحليل المالي المتقدم في تقييم الوضعية المالية
للمؤسسة والتنبؤ بفسلها

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - مديرية التوزيع بالمسيلة - للفترة (2022 - 2023)

تحت إشراف:

الدكتور: علي سمان

من إعداد الطلبة:

- سرايش طارق

- لطرش رياض

لجنة المناقشة		
رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. خريفي حسام
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. علي سمان
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. عمارة أمين

السنة الجامعية: 2025/2024





شكر و عرفان

إن الحمد والشكر لله أولاً صاحب المنّة والنعمة.
الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل راجين من المولى أن يتقبله منا قبولاً
حسناً وينفعنا وغيرنا به يقول الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"
صدق الله العظيم. ومصادقاً لقوله صلى الله عليه وسلم
"من استعاذ بالله فأعذوه، ومن سأل بالله فاعطوه ومن دعاكم فأجيبوه
ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له
حتى تروا أنكم قد كافأتموه" بأسمى عبارات الشكر والثناء
نتقدم إلى أستاذنا المشرف الدكتور علي سمان على قبوله الاشراف على
مذكرتنا كما نشكر أيضاً كل من الدكاترة "خريفي حسام، رضوان فراحية،
لطرش وليد" لوقوفهم معنا ولما قدموه لنا من توجيهات وملاحظات
ونصائح علمية قيمة كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة
أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة. ونتقدم بوافر الشكر والعرفان
إلى من كانوا السابقين في إعطائنا كل التشجيع والمبادرة في توسيع
ميدان البحث ووقفوا معنا بكل احترام وتقدير. إلى كل الأيدي الطيبة
التي شاركتنا في إتمام هذا العمل إلى كل الذين أحيوا الأيام والثواني
بالحب والسرور والفرح نقدم هذا العمل المتواضع ونسأل الله التوفيق.

إهداء

أهدي ثمرات جهدي
إلى سندي في الوجود أمي وأبي ومهما قلت عنهما لا أستطيع الإيفاء بحقوقهما
إلى من سهر لأجلي، وغمراني بحبهما وحنانهما، ووقفاً بجانب
كل خطوة

أكتب هذه الكلمات وأحرفها تحمل شكري وامتناني العميق
لولاكما بعد الله، لما وصلت إلى هذه اللحظة
دعاؤكما كان النور الذي أضاء لي الطريق
وتوجيهكما كان البوصلة التي قادتني نحو النجاح
أسأل الله أن يبارك فيكما ويطيل في عمركما
وأن يرزقني بركتهما دائماً
إلى أخي العزيز "صلاح"، لقد كنت لي أكثر من أخ
كنت الصديق والسند والملاجئ في لحظات ضعف
إلى زميلي الذي رافقني طيلة إنجاز مذكرتنا "رياض"
إلى جدي الحبيب - رحمه الله،

يا من رحلت عن الدنيا لكنك لم ترحل عن قلبي ولا عن دعائي
أسأل الله أن يجعل قبرك روضة من رياض الجنة
وأن يرحمك برحمته الواسعة

إلى رفقائي في المشوار الدراسي
أهدي لكم هذا الإنجاز المتواضع وأشكركم على دعمكم
إلى كل من سقط قلبي سهواً

اهداء

الحمد لله حباً وشكراً وامتنان على البدء والختام وآخر دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق مليئاً بالتسهيلات،
لكنني فعلتها، فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضلِهِ
وكرمه

بكل حب اهدى ثمرة نجاحي وتخرجي
إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره والذي بذل جهد
السنين من أجل أن أعتلي سلالمة النجاح إلى من أحمل اسمه بكل فخر
وإلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم لطلما عاهدته
بهذا النجاح ها أنا أتممت وعدي وأهديته إليك
"والدي العزيز"

إلى من علمتني الأخلاق قبل الحروف إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة
إلى اليد الخفية التي أزلت عن طريقي الأشواك، ومن تحملت كل لحظة
ألم مررت بها وساندتني عند ضعفي وهزلي
"والدتي العزيزة"

إلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا السند والمرح في رحلتي لكم مني كل
الحب والتقدير على دعمكم المستمر.
إلى رفاق الدراسة الذين تشاركنا الأحلام والأمال، أهدى لكم هذا الإنجاز
المتواضع وأشكركم على دعمكم.
أخص بالذكر صديقي وزميلتي في العمل " طارق "
إلى كل من ساعدني وساندني سواء من قريب أو من بعيد

رياض

فهرس المحتويات

الفهرس	
الصفحة	العنوان
-	شكر وعرفان
-	إهداء 1
-	إهداء 2
I	الفهرس
III	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
VI	ملخص
أ - ح	مقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بالفشل المالي	
10	تمهيد
16-11	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتحليل المالي
11	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي
13	المطلب الثاني: أنواع وأساليب التحليل المالي
16	المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
39-17	المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي المتقدم
17	المطلب الأول: المؤشرات والنسب المالية
23	المطلب الثاني: جدول التمويل وجدول السيولة
36	المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي
47-40	المبحث الثالث: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بفشلها
40	المطلب الأول: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة
43	المطلب الثاني: الفشل المالي للمؤسسة
47	المطلب الثالث: دور التنبؤ بالفشل في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة
48	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة حالة بديرية توزيع الكهرباء والغاز - المسيلة -	
50	تمهيد

60-51	المبحث الأول: التعريف بميدان التربص وضعية الدراسة
51	المطلب الأول: ماهية الشركة الوطنية للكهرباء والغاز
54	المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
57	المطلب الثالث: التقديم بالمؤسسة محل الدراسة- مديرية توزيع الكهرباء والغاز- المسيلة-
73-61	المبحث الثاني: تقييم الوضعية المالية باستخدام أدوات التحليل المالي المتقدم
61	المطلب الأول: تحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن والنسب المالية
67	المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية باستخدام جدول التمويل
70	المطلب الثالث: تقييم الوضعية المالية باستخدام جدول سيولة الخزينة
76-73	المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بفشل المؤسسة محل الدراسة
73	المطلب الأول: نموذج Altman
75	المطلب الثاني: نموذج Kida
76	المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج
77	خلاصة الفصل الثاني
78	الخاتمة
83	قائمة المراجع
90	الملاحق

فهرس الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	إحتياجات رأس المال العامل BFR	19
2-1	النسب المالية	20
3-1	حساب قدرة التمويل الذاتي إنطلاقا من نتيجة السنة المالية	26
4-1	حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من فائض الإجمالي للاستغلال EBE	27
5-1	الجزء الأول من جدول التمويل - التمويل طويل ومتوسط الأجل -	29
6-1	الجزء الثاني من جدول التمويل - التمويل قصير الأجل -	31
7-1	تركيب وتصنيف جدول السيولة	32
8-1	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)	33
9-1	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)	35
10-1	بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي	36
11-1	درجة المخاطرة حسب نموذج sherrod	40
1-2	جدول يوضح حجم نشاط مديرية التوزيع بالمسيلة سنة 2024	57
2-2	أنواع الطاقة الكهربائية والغازية	58
3-2	أنواع الزبائن	58
4-2	جانب الأصول لميزانية المؤسسة للسنة المالية 2022 و 2023 (ون = 10^3 دج)	61
5-2	جانب الخصوم لميزانية المؤسسة للسنة المالية 2022 و 2023 (ون = 10^3 دج)	61
6-2	حساب النتائج حسب الطبيعة للسنة المالية 2022 و 2023 (ون = 10^3 دج)	62
7-2	الميزانية الوظيفية للسنة المالية 2022 (ون = 10^3 دج)	63
8-2	الميزانية الوظيفية للسنة المالية 2023 (ون = 10^3 دج)	63
9-2	مؤشرات التوازن المالي للسنة المالية 2022 (ون = 10^3 دج)	64
10-2	مؤشرات التوازن المالي للسنة المالية 2023 (ون = 10^3 دج)	65
11-2	التغير في مؤشرات التوازن المالي (ون = 10^3 دج)	66
12-2	نسب الهيكل المالي للفترة 2022-2023 (ون = 10^3 دج)	66
13-2	حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية (ون = 10^3 دج)	67

68	الجزء الأول من جدول التمويل (1 ون = 10^3 دج)	14-2
68	الجزء الثاني من جدول التمويل (1 ون = 10^3 دج)	15-2
70	جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة للسنوات المالية 2023 - 2022 (1 ون = 10^3 دج)	16-2
73	قيمة Z بالنسبة لنموذج ألتمان للفترة (2023 - 2022)	17-2
75	قيمة Z بالنسبة لنموذج كيدا للفترة (2023 - 2022)	18-2

فهرس الأشكال		
الصفحة	العنوان	الرقم
ز	نمذج الدراسة	1-1
17	مستخدمو المعلومات التي يوفرها التحليل المالي	2-1
25	التغير في رأس المال العامل الإجمالي	3-1
44	أسباب الفشل المالي	4-1
56	الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز	1-2
59	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع المسيلة	2-2

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم أدوات التحليل المالي المتقدم ودورها في تقييم الوضعية المالية الحالية والمستقبلية للمؤسسات الاقتصادية.

وكان ذلك من خلال دراسة تطبيقية المتمثلة في دراسة حالة لمؤسسة اقتصادية بديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة من خلال قوائمها المالية للسنتين 2022-2023 من خلال تطبيق مجموعة من النسب والمؤشرات المالية، والاستعانة بالتحليل المالي الديناميكي لاتخاذ القرارات الصائبة وترشيد السياسة المالية للمؤسسة، ثم القيام بالتنبؤ بالفشل المالي عن طريق النماذج الكمية المتمثلة في كل من نموذج Altman ونموذج Kida بهدف تجنب أو الحد من الأزمات التي قد تتعرض لها.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي الديناميكي، الوضعية المالية، التنبؤ، الفشل المالي.

Abstract:

This study aimed to shed light on the most important advanced financial analysis tools for assessing the current and future financial situation of economic institutions. This was achieved through an applied case study of an economic institution under the Directorate of Electricity and Gas Distribution in M'sila, using its financial statements for the years 2022–2023. The study applied a set of financial ratios and indicators, employed dynamic financial analysis to support sound decision-making and rationalize the institution's financial policy, and conducted financial failure prediction using quantitative models specifically the Altman model and the Kida model to prevent or mitigate potential crises.

Key-words: Dynamic financial analysis, Financial situation, Prediction, Financial failure.

مقدمة

تمهيد

في عالم تتسارع فيه وتيرة التغيرات الاقتصادية وتشتد المنافسة، أصبحت المؤسسات أمام تحد كبير يتمثل في قدرتها على التكيف مع مستجدات السوق وضمان استمراريته، وقد فرضت هذه التحولات مفهوماً جديداً للقدرة التنافسية، لم يعد يعتمد فقط على الموارد المالية، بل على كفاءة إدارة المعلومات المالية وتحليلها بطرق متطورة تتيح التنبؤ بالمخاطر واقتناص الفرص في الوقت المناسب.

في هذا السياق تعد القوائم المالية المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه المحللون الماليون لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال استخدام أدوات تحليل متقدمة تهدف إلى كشف نقاط القوة وتعزيزها، ورصد الاختلالات وتصحيحها قبل أن تتفاقم، إذ أن الفشل المالي لا يحدث فجأة، بل هو نتيجة تراكمات سابقة لم يتم التعامل معها بالشكل الصحيح، مما يجعل التنبؤ به أمراً ضرورياً لحماية استدامة المؤسسة، ومن هنا فإن موضوع التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية من المواضيع التي لاقت اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، وقد أسفرت العديد من الدراسات والأبحاث، عن تطوير نماذج وأدوات فعالة للتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه، وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

إشكالية الدراسة

بناءً على ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية والتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

❖ مامدى فعالية النسب ومؤشرات التوازن المالي في تقييم الوضعية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء

والغاز؟

❖ كيف يساهم كل من جدول التمويل وجدول سيولة الخزينة في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة

توزيع الكهرباء والغاز؟

❖ مامدى صلاحية النماذج المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي في بيئة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز؟

فرضيات الدراسة

- ❖ تعتبر النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي أدوات فعالة في تقييم الوضعية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة.
- ❖ تتيح المعلومات المستخرجة من جدول التمويل وجدول سيولة الخزينة تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل سياسات الاستثمار، التمويل، وتوزيع الأرباح.
- ❖ يمكن للنماذج المستخدمة بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز التنبؤ بالفشل المالي لفترة زمنية معينة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسهم في فهم دور أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية والتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة ومن أبرز هذه الأهداف:

- التعرف على أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الوضعية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة؛
- تحليل مدى فعالية هذه الأدوات في تقديم صورة دقيقة عن الأداء المالي للمؤسسة؛
- تقييم قدرة النماذج المالية المستخدمة في المؤسسة على التنبؤ بالفشل المالي واتخاذ التدابير الاستباقية؛
- دراسة مدى توافق النماذج التنبؤية مع بيئة المؤسسة ومدى ملاءمتها لظروفها المالية والاقتصادية؛
- تقديم توصيات تساعد في تحسين استخدام أدوات التحليل المالي والنماذج التنبؤية لتقاضي الأزمات المالية المحتملة وضمان استمرارية المؤسسة.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تزايد الاهتمام بأدوات التحليل المالي ودورها في تقييم الوضع المالي الحالي والتنبؤ بالمستقبل المالي للمؤسسات، وتكمن الأهمية الأكبر في القدرة على التنبؤ بالمخاطر المالية قبل وقوعها، مما يتيح للمؤسسات اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة لحماية استقرارها المالي وتعزيز فرص استمراريته ونموها، ونظرا للتأثير السلبي لفشل المؤسسات على الاقتصاد ككل يصبح من الضروري

تطوير نماذج تحليلية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل المالي ولهذا تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، التي تعتمد على معادلات واضحة وسهلة التطبيق، مما يمكن المحللين الماليين من استخدامها كأداة استكشافية فعالة لتوقع الوضع المالي المستقبلي واتخاذ القرارات الاستباقية المناسبة.

أسباب اختيار موضوع الدراسة

يرجع اختيار هذا الموضوع نظرا للأسباب الموضوعية والذاتية التالية:

- الاهتمام الشخصي بمجال التحليل المالي والرغبة في التعمق في دراسة أدواته وأساليبه المختلفة؛
- السعي لاكتساب خبرة عملية في تحليل الوضعيات المالية والتنبؤ بالمخاطر المالية، مما يعزز القدرات المهنية في المجال المالي؛
- إظهار أهمية الموضوع وحساسيته في ظل المخاطر التي تواجهها المؤسسات والتكلفة الباهظة للفشل المالي على كل الأصعدة.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: بالنسبة للحدود المكانية فقد تمت الدراسة على مستوى مديرية توزيع الكهرباء والغاز - مديرية التوزيع بالمسيلة.

الحدود الزمنية: تم الاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة خلال السنتين (2022-2023)

الحدود الموضوعية: تم اعتماد ثلاث متغيرات في هذه الدراسة، وهي التحليل المالي متغيرا مستقلا وتقييم الوضعية المالية المؤسسة والتنبؤ بالفشل المالي متغيرين تابعين.

الدراسات السابقة

1. دراسة (ليديا فلاح، 2021) أطروحة دكتوراه تحت عنوان: استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم

الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بفشلها المالي - دراسة حالة - تحت الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لعينة منتقاة من النسب المالية أن تساهم في تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟ وما مدى صلاحيتها في بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي؟

هدفت هذه الدراسة إلى حصر أهم النسب المالية لتقييم الوضعية المالية الحالية والمستقبلية للمؤسسات الاقتصادية، من خلال دراسة تطبيقية على عينة من 13 مؤسسة أمريكية لاستخراج النسب

المالية الأكثر دلالة عن الوضعية المالية ثم محاولة بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي فيما بعد، وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن ثمانية نسب مالية موزعة على أربع مجموعات السولة، المديونية، الربحية والكفاءة يمكن لها أن تعبر بفعالية عن الوضعية المالية للمؤسسة، وخمسة منها يمكن الاستعانة بها للتنبؤ بفشلها المالي ثلاث سنوات قبل وقوعه.

2. دراسة (باصو رضوان، 2018) أطروحة دكتوراه تحت عنوان: دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية- حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- تضمن الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن توظيف الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كما بينت الأساليب والأدوات المتقدمة ذات البعد المالي والأدوات المالية ذات البعد النوعي التي توظيف لتقييم الأداء المالي، وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى أن واقع التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قائم على الاستخدام الفعلي لأسلوب النسب المالية وأكدت على أنه من المفيد لتلك المؤسسات إدراج أساليب حديثة وأدوات وأدوات متقدمة في التحليل ولكن هذا يبقى متوقفا على عوامل البيئة الاقتصادية المحيطة بالمؤسسات.

3. دراسة (خريفي حسام، محي الدين محمود عمر، 2021) مقال علمي بعنوان: أهمية نماذج الفشل المالي كآلية للحكم على قدرة المؤسسة على الاستمرارية باستخدام نموذجي ولتمان وكيدا- دراسة حالة مؤسسة اسمنت القصيم السعودية- تحت الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم نماذج الفشل المالي Altman و Kida في الحكم على استمرارية نشاط المؤسسة؟

تمثل هدف هذه الدراسة في معرفة مدى مساهمة نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحكم على استمرارية نشاط المؤسسات الاقتصادية باستخدام نموذجي Altman و Kida والتي تم فيها الاعتماد على القوائم المالية لخمس سنوات متتالية من سنة 2016 إلى سنة 2020، وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها إمكانية الاعتماد على نتائج النموذجين من أجل التنبؤ بالفشل المالي ومنع حدوثه أو التقليل من حدته، وأيضا لا يمكن الاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي كمؤشر وحيد في الحكم على استمرارية نشاط المؤسسة.

4. دراسة (رحيش سعيدة، شنوف شعيب، 2019) مقال علمي تحت عنوان: التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجي sherrod و kida دراسة عينة من الشركات الجزائرية، تمثلت اشكالية هذه الدراسة في: هل يمكن التنبؤ بالفشل أو النجاح المالي في شركات التأمين الجزائرية من خلال استخدام نموذجي sherrod و kida؟

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية التنبؤ بالفشل المالي من خلال استخدام النموذجين السابق ذكرهما، فالتنبؤ بالفشل المالي في وقت مبكر يعطي مؤشرا للجهات المعنية للتدخل واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة قبل أن تفشل المؤسسة بصفة نهائية، حيث تم الاعتماد على القوائم المالية للشركتين خلال الفترة 2011 و 2012، وخلصت هذه الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها أن اختلاف المؤشرات والنسب المالية المكونة لنماذج التنبؤ والمعاملات الترجيحية المرافقة لها قد يؤدي إلى نتائج مختلفة.

5. دراسة (جعفر عبد النور، كمال بن موسى، 2018) مقال علمي تحت عنوان: توظيف مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، تمثلت اشكالية هذه الدراسة في: هل يمكن توظيف مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل أو النجاح للمؤسسات الاقتصادية؟

هدفت هذه الورقة البحثية إلى القيام بنظرة تحليلية وإعطاء قراءة للدراسات التي تناولت توظيف أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي واتخاذ القرارات في المؤسسات الصناعية والحد من الأزمات التي تواجهها وذلك من خلال تطبيق نموذج sherrod, kida, altman دراسة حالة روية صيدال بيوفارم وذلك اعتمادا على البيانات المالية لهذه المؤسسات لسنة 2013-2016، وخلصت الدراسة إلى نتائج وتوصيات أن التحليل المالي له أهمية بالغة في التنبؤ بالفشل واتخاذ القرارات والحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتفق هذه الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة المعروضة من حيث المضمون العام، الذي يتمثل في توضيح دور أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، وفي التنبؤ بالفشل المالي على وجه الخصوص، كما تتفق معها أيضًا في التأكيد على أهمية المعلومات التي يوفرها كل من التحليل المالي الساكن والديناميكي، لما لها من دور في اتخاذ قرارات مالية أكثر دقة وفعالية؛

أما ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها، فهو تركيزها على التكامل بين ثلاث متغيرات رئيسية لم يتم تناولها بنفس المستوى في الدراسات السابقة، وهي: التحليل المالي، الوضعية المالية للمؤسسة، التنبؤ بالفشل المالي، إضافة إلى ذلك، فإن الطابع التطبيقي المحلي للدراسة يُعد من أبرز عناصر تميزها، حيث تم إجراء البحث على مؤسسة جزائرية واقعية، وهي مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة، مما يمنح النتائج طابعاً أكثر ملاءمة وواقعية للبيئة الاقتصادية الجزائرية.

منهج الدراسة

لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ويتم استعمال هذا المنهج لضرورة فرضتها طبيعة الموضوع محل الدراسة، حيث سيتم جمع وتلخيص البيانات، والحقائق المرتبطة بالتحليل المالي، وكذا وقائع متعلقة بعلاقة نماذج نماذج التنبؤ بالكشف المبكر عن إمكانية تعرض المؤسسة للفشل المالي من خلال تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، واستخدام طرق إحصائية وصفية، لحساب القيم Z لكل نموذج من النماذج المتعددة في الدراسة التطبيقية، ومن ثم تحليل النتائج المتوصل إليها، والحكم على إمكانية تعرض المؤسسة للفشل المالي.

نموذج الدراسة

الشكل رقم (1-1): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبين

هيكل الدراسة

لمعالجة موضوع هذا البحث ومن أجل إظهار كامل جوانبه المهمة وذات العلاقة الوطيدة، وكذا من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين الأول مخصص للجانب النظري والثاني الجانب التطبيقي بداية بمقدمة عامة يسبقها كل من فهرس المحتويات والجداول

وكذا الأشكال وينتهي بالخاتمة الخاصة بالبحث التي تتضمن تلخيص لما تم تحليله والتوصل إليه وكذا إجابة التساؤلات وإثبات صحة الفرضيات المطروحة، وكل فصل يحتوي على ثلاث مباحث.

➤ **الفصل الأول:** خصص هذا الفصل لتبيان المفاهيم الأساسية حول الإطار النظري لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بالفشل المالي، حيث احتوى المبحث الأول على ماهية التحليل المالي والمبحث الثاني كان حول توضيح أدوات التحليل المالي المتقدم أما المبحث الثالث فتم التطرق إلى مفاهيم متعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بفشلها.

➤ **الفصل الثاني:** خصص هذا الفصل لمعالجة دور أدوات التحليل المالي المتقدم في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بالفشل المالي وقد احتوى ثلاث مباحث تم إظهار وتبيان أهم المعلومات حول مديرية التوزيع بالمسيلة كمبحث أول، تحليل و تقييم الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق كل من مؤشرات التوازن والنسب المالية وجدول التمويل وجدول سيولة الخزينة كمبحث ثاني، أما المبحث الثالث فقد أظهر أهمية النماذج الكمية للتنبؤ بفشل المؤسسة في الكشف المبكر على الأزمات المالية للمؤسسة.

الفصل الأول

الاطار النظري لتقييم الوضعية المالية
للمؤسسة والتنبؤ بالفشل المالي

تمهيد

يعد التحليل المالي من الأدوات الأساسية في التخطيط المالي السليم، حيث يكتسب أهمية متزايدة في ظل التعقيد المتنامي لبيئة الأعمال اليوم، فقد أصبح التحليل المالي وسيلة فعالة لفهم البيانات المالية وتفسير الأحداث الاقتصادية، مما يساعد مستخدميه على اتخاذ قرارات أكثر دقة، كما أن أدوات التحليل المالي تسهل تقييم الوضعية المالية للمؤسسات مما يمكن الإدارة من قياس كفاءة استغلال الموارد المالية وتحديد نقاط القوة والضعف داخل بيئة العمل الداخلية.

يعتبر تقييم الوضع المالي أحد العوامل الحاسمة لضمان استدامة المؤسسة وتحقيق نموها حيث يمكن الإدارة من اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات دقيقة، وبالتالي تجنب الأزمات المالية التي قد تهدد استقرار المؤسسة.

وفي المقابل فإن الفشل المالي يمثل خطرا جوهريا قد يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية، مما قد يعرضها لمخاطر الإفلاس أو التصفية ولذلك يعد التحليل المالي أداة حيوية لتحديد المشكلات المحتملة مبكرا، مما يتيح للمؤسسات فرصة اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة للحفاظ على استقرارها المالي على المدى الطويل، مما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتحليل المالي

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي المتقدم

المبحث الثالث: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بفشلها

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية للمؤسسة، والتي تهدف إلى التحليل الصحيح للسياسة المالية الماضية والحاضرة، ويرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار أعمالها خلال فترة زمنية معينة، واتجاهات تطورها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي

أولا- مفهوم التحليل المالي:

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي تختلف حسب الهدف من استخدامها، نذكر منها:

عرف سالم محمد عبود التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية منظمة لمعالجة بيانات متاحة تهدف من خلالها الحصول على معلومات منتقاة نستعملها في عملية اتخاذ القرارات وتفسير أداء المؤسسات التجارية في المدة الماضية والحاضرة وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل (والمعلومات) يقصد بها المعلومات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي للوحدة الاقتصادية. (البرزنجي، 2019، صفحة 26)

كما يمكن تعريف التحليل المالي وفقا لـ عريف عبد الرزاق بأنه: "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، التي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد إتخاذ القرارات " (عريف، 2008، صفحة 3)

ويرى محمد الصيرفي بأنه "مجموعة العمليات التي تعين بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المنشأة وكشف انحرافات والتنبؤ بالمستقبل" (الصيرفي، 2014، صفحة 113)

وعرفه محمد الفاتح محمود البشير المغربي بأنه عبارة عن "مجموعة من الدراسات التي تجرى على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مدلولاتها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون مخفية وراء نجمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي، كما يساهم في استطلاع المستقبل، وفي تشخيص المشكلات وتحديد الخطوط الواجبة الإلتباع من أجل حلها" (المغربي، 2022، صفحة 7)

ويشير منير شاكر للتحليل المالي بأنه "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الإرتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل إتخاذ القرارات الإدارية السليمة" (نور، 2000، صفحة 12)

وعليه يمكننا القول بأن التحليل المالي هو عملية منظمة تهدف إلى دراسة وتفسير البيانات المالية للمؤسسة، من خلال استخراج مؤشرات كمية ونوعية تساعد في تقييم الأداء المالي والتشغيلي، يعتمد على القوائم المالية وأدوات تحليلية مختلفة لكشف نقاط القوة والضعف، واستشراف المستقبل المالي للمؤسسة كما يساهم في دعم اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية، من خلال تحديد الاتجاهات المالية والتغيرات المؤثرة على الاستدامة والنمو.

ثانيا- أهمية التحليل المالي:

تظهر أهمية التحليل المالي من خلال قدرتها على: (عسران، 2020، الصفحات 5- 6)

- معرفة الكفاءة التشغيلية للأعمال؛
- تحديد نقاط الضعف في العمل واتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة؛
- يساعد في قياس الملاءة المالية للشركة في اتخاذ القرارات المناسبة لتقوية الملاءة قصيرة الأجل والطويلة الأجل للشركة؛
- مقارنة النتائج السابقة والحالية؛
- يساعد التحليل المالي المديرين في اتخاذ قرارات معينة لتحسين الربحية أو تقليل خسائر الشركة؛
- يساعد في الحكم على الملاءة المالية أي قدرة المنشأة على سداد قروضها؛
- يعد تحليل القوائم المالية أداة مهمة في التنبؤ بإفلاس المؤسسات وفشلها؛
- سيساعد التحليل المالي في تقييم التنمية المستقبلية من خلال عمل التوقعات وإعداد الميزانيات.

ثالثا- أهداف التحليل المالي:

انطلاقا من أهمية التحليل المالي، تتعدد أهدافه ليشمل مايلي: (الشمري، 2010، صفحة 55)

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وزيادة القيمة الحالية والمستقبلية للمشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة؛

- متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعة؛
- بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة؛
- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء، إلا أنها تتفاوت في الأهمية في الأنظمة الاقتصادية كالتخطيط المركزي يركز بدرجة أكبر على الوفورات الخارجية من منافع وتكاليف على الاقتصاد القومي عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة أو المطلوب توسعتها أو المشاريع الجديدة.

المطلب الثاني: أنواع وأساليب التحليل المالي

بعد التعرف على المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي، لابد من التعرف على أنواع التحليل المالي وكذا أساليبه:

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

التحليل المالي متعدد الأنواع ويعتبر كل نوع منه مكملًا للنوع الآخر وتتبع هذه الأنواع عن تبويب البيانات المالية بناء على أسس مختلفة أهمها:

1. من حيث الجهة القائمة بالتحليل:

1.1. التحليل الداخلي: هو التحليل الذي تقوم به الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة كقسم الإدارة المالية أو المحاسبة وقد يقوم به موظف واحد أو قسم معين أو إحدى الإدارات، ويهدف إلى مساعدة إدارة المؤسسة بمستوياتها المختلفة.

2.1. التحليل الخارجي: هو التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة ويكون هدف التحليل المالي هو خدمة هذه الجهات في تحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات إدارات الائتمان والتسهيلات المصرفية في البنوك التجارية ومراجعي الحسابات. (بلدي، 2024، صفحة 18)

2. من حيث صلته بالبيانات والمعلومات غير المنشورة ويوب إلى:

1.2. التحليل المحاسبي: ويراد به التحليل المقتصر على البيانات المحاسبية.

2.2. التحليل المالي: يشمل تحليل كافة أنواع البيانات المحاسبية وغير المحاسبية المنشورة وغير المنشورة. (البرزنجي، 2019، صفحة 38)

3. من حيث البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى:

1.3. التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن): بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية على حدا وبشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل سنة مالية واحدة، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموعة جزئية.

2.3. التحليل الأفقي (المتغير): يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير أكثر من سنة، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر بالزيادة أو النقصان عبر فترة زمنية وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا النوع يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة وقد يكون بالأرقام المطلقة أو التغير النسبي السنوي. (سعيدة، 2020، الصفحات 56-57)

4. من حيث الفترة التي يغطيها التحليل المالي:

1.4. التحليل المالي قصير الأجل: يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالبا مايركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، كما يستخدم بهدف التخطيط المالي في الأجل القصير لذلك غالبا ما يركز على تحليل السيولة والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير، وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الموردين والدائنون والبنوك.

2.4. التحليل المالي طويل الأجل: يركز على تحليل هيكل التمويل والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة في الأجل الطويل ، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية. (خالد، 2019، صفحة 119)

5. من حيث الهدف من التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها: (الحيالي، التحليل المالي، 2007، صفحة 36)

➤ تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛

➤ تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛

➤ تحليل لتقويم ربحية المنشأة؛

➤ تحليل التدفقات النقدية؛

➤ تحليل لتقييم كفاءة الإدارة أو إحدى الإدارات؛

➤ أنواع أخرى حسب الأهداف الأخرى المراد تحقيقها.

6. من حيث النطاق الذي يغطيه التحليل المالي:

1.6. التحليل الشامل: قد تشمل عملية التحليل المؤسسة ككل، ونعني بذلك كافة الأقسام والنشاطات والعمليات والوظائف والمهام التي تتم فيها سواء كان على مستواها الداخلي أو في علاقتها مع الخارج وذلك كله خلال سنة مالية واحدة أو عدد من السنوات.

2.6. التحليل الجزئي: هو تحليل متعلق بجزء من النشاطات المالية للمؤسسة حسب غرض الجهة القائمة عليه. (النور ج.، 2020، صفحة 11)

الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي

يعتبر التحلل المالي للبيانات المحاسبية الوسيلة التي تمكن من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة مصدر البيانات، يقوم التحليل المالي أيا كانت صورته على منهج المقارنة لذلك تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة على النحو الآتي. (المغربي، 2022، صفحة 15)

أولاً- التحليل الساكن: يسمى بالتحليل العمودي - المطلق ويرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها وأجزائها في شكل نسب ذات دلالة، يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة، وتتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل والمؤشرات المالية.

كما يطلق أيضا على هذا النوع من التحليل بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية، هذا التحليل يعطينا فكرة عن أداء المؤسسة ولكنه لا يأخذ في الاعتبار تطورها وأجاءها مع الزمن مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب المالية. (شنوف، 2012، الصفحات 43-44)

ثانياً- التحليل الديناميكي: ويسمى بالتحليل الأفقي - التاريخي ويعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك (Moving Analysis) وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينهما. (نور، 2000، صفحة 41)

ويساعد هذا التحليل على معرفة مايلي: (يوسف، 2000، صفحة 166)

- ❖ معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي أو قائمة الدخل خلال فترة زمنية؛
- ❖ تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها؛
- ❖ محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا في المنشأة؛
- ❖ الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها.

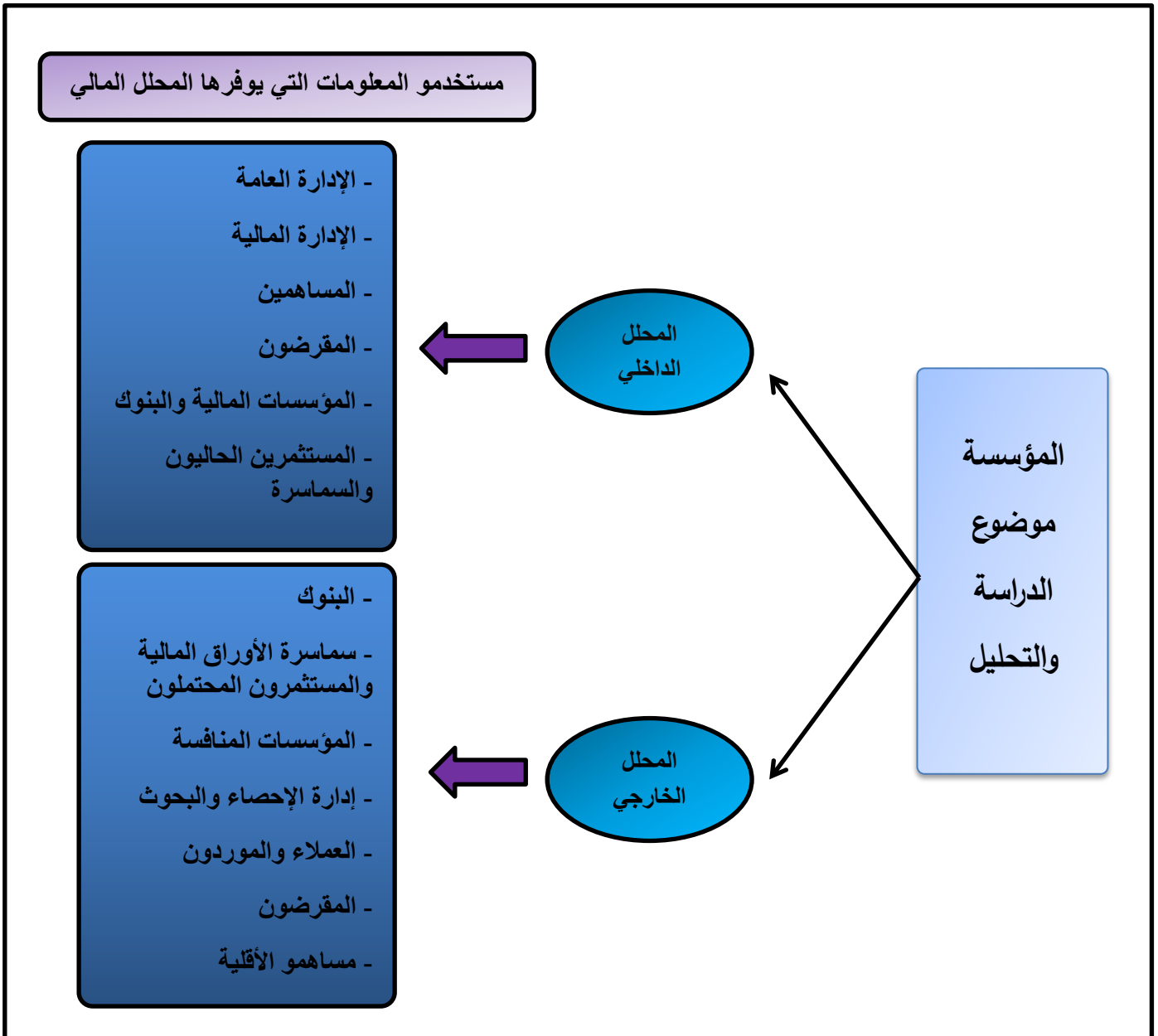
ثالثا- أسلوب النسب المالية: يتم استخدام النسب المالية للوصول إلى معلومات دقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة، حيث تعطي مؤشرات عامة حول إتجاهات التغير في عناصر القوائم المالية من خلال دراسة العلاقة بين عنصرين أو أكثر، حيث أن النسب المالية هي علاقة بين بسط ومقام يمثل كل منهما عنصرا أو مجموعة عناصر، فالأرقام المطلقة الواردة بالحسابات الختامية قد لا توضح الوضع المالي للمؤسسة ولا مستوى أدائها، مما يستدعي ربطها ببعضها البعض بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقييم الأداء.

كما تعتبر النسب المالية من الوسائل المهمة للإدارة في مجال التنبؤ بمستقبل المؤسسات واتخاذ القرارات الرشيدة. (فريد، 2013، صفحة 33)

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الجهات المستفيدة من نتائج التحليل المالي، كل حسب حاجاته وإستخدامه لتلك المعلومات وهو مايرجع ربما لعلاقته بالمؤسسة من جهة، أو تبعا للقرارات التي ستبنى على هذه المعلومات من جهة أخرى، حيث تسعى كل جهة للحصول على إجابات ملائمة للإنشغالات التي قد تكون مشتركة أو مختلفة، ويمكن تصنيف تلك الجهات كما يلي: (فريد، 2013، صفحة 23)

الشكل رقم (1-2) مستخدمو المعلومات التي يوفرها التحليل المالي



المصدر: (يجي الشريف، 2024، صفحة 89)

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي المتقدم

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية، المتمثلة في التحليل المالي الساكن (المؤشرات والنسب المالية) والتحليل المالي الديناميكي (جدول التمويل وجدول السيولة) وأيضا بعض النماذج المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: المؤشرات والنسب المالية

سننتظر في هذا المبحث إلى المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في التحليل المالي.

الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي

يتفق جمهور المحللين الماليين على أنه يوجد ثلاث توازنات وهي رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

أولاً- رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل أنه الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة من أعلى الميزانية أو الفرق بين الأصول الجارية والديون قصيرة الأجل من أسفل الميزانية، ومنه يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

ولكن من الأفضل الاعتماد على العلاقة الثانية لأنها تعطي أكثر دقة لمفهوم رأس المال العامل ولأن الإشكال في المؤسسات الاقتصادية هو تمويل الأصول الجارية والذي يتم عن طريق مصادر قصيرة الأجل، ولكن عندما تزيد الأصول الجارية عن مصادر قصير الأجل ذلك الفرق الموجب يسمى برأس المال العامل الذي يتم تمويله عن طريق مصادر طويلة الأجل. (شيخي، 2014، الصفحات 243-261)

ثانياً- إحتياجات رأس المال العامل:

تدرس إحتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل مالم يحن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة الإستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى إحتياجات دورة الإستغلال، فيحاول المديرون الماليون الإستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الإستغلال، على أن تكون هنا ملائمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الإحتياجات كما في الشكل التالي:

(لسوس، 2012، الصفحات 33-34)

الجدول رقم (1-1): إحتياجات رأس المال العامل BRF

إحتياجات رأس المال العامل				
أوراق قبض	زبائن	سندات توظيف	منتجات تامة	مواد أولية
إحتياجات رأس المال العامل	أوراق دفع	ديون إستغلال	ديون شركاء	موردون
	ديون مخزونات			
موارد رأس المال				

المصدر: (السوس، 2012، الصفحات 33-34)

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياج رأس المال العامل (BFR)} = \text{احتياجات دورة الاستغلال} - \text{موارد دورة الاستغلال}$$

ثالثا- الخزينة الصافية:

تتشكل الخزينة عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، ومنه إذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.

يتم حساب الخزينة باستخدام طريقتين: (بوعافية، 2017، الصفحات 237-261)

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

الطريقة 1:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

الطريقة 2:

الفرع الثاني: النسب المالية المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادي

يمكن أن نلخص كل النسب المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): النسب المالية

النسبة / التصنيف	الصيغة الرياضية	مؤشرات الارتفاع والانخفاض
نسبة السيولة:		
1. نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	يكون مؤشر الارتفاع جيدا ويبين قدرة المنشأة على سداد ديونها القصير الأجل من أصولها المتداولة.
2. نسبة السيولة	$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	يشير ارتفاع النسبة إلى إمكانية سداد الإلتزامات المتداولة من الأصول السريعة التحول إلى نقد ودون اللجوء إلى المخزون في ذلك.
3. نسبة النقدية	$\frac{\text{النقدية وما يعادلها}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	مؤشر الارتفاع يبين امتلاك المنشأة للسيولة والنقدية اللازمة لسداد ديونها في المدى القصير.
نسب هيكل التمويل (المديونية)		
1. نسبة المديونية	$\frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{حقوق الملكية}}$	مؤشر الارتفاع غير جيد ويبين عدم قدرة الشركة على خدمة دينها مما يزيد من مخاطر أصحاب القروض والمستثمرين.
2. نسبة إجمالي الديون للموجودات	$\frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	مؤشر الانخفاض إيجابي من وجهة نظر المقرضون لأن ذلك الانخفاض يتيح لهم هامش أمان أكبر.
3. نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة	$\frac{\text{إجمالي الالتزامات الثابتة}}{\text{إجمالي الأصول الثابتة}}$	مؤشر الارتفاع يبين المساهمة الكبيرة للالتزامات الطويلة الأجل في تمويل امتلاك الأصول الثابتة وهو مؤشر مقلق لأصحاب الصلة وخاصة المقرضين والمستثمرين.
4. نسبة تغطية الفوائد	$\frac{\text{صافي الدخل قبل الفوائد والضريبة}}{\text{مصروف الفائدة السنوية}}$	مؤشر الارتفاع يبين قدرة المنشأة على سداد فوائد التزاماتها وقروضها دون أية إرباكات.
نسب الربحية:		

1. نسبة مجمل الربح إلى المبيعات	$\frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$	المؤشر العالي بين نجاح المنشأة في تحقيق الأرباح اللازمة من النشاط الرئيس بعد سيطرتها على عناصر كلفة المبيعات.
2. نسبة مصاريف التشغيل إلى المبيعات	$\frac{\text{مصاريف التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}}$	المؤشر العالي يعتبر مؤشرا سلبيا على عدم قدرة المنشأة على السيطرة على مصاريف التشغيل.
3. نسبة صافي الربح إلى المبيعات	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$	يبين المؤشر المرتفع لهذه النسبة الأداء العام الجيد للمنشأة في مجمل نشاطاتها.
4. العائد على الأصول	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$	إن الحصول على مؤشر مرتفع لهذه النسبة بين الكفاءة التشغيلية لإدارة المنشأة ونجاحها في استخدام أصولها بكفاءة لتوليد الأرباح.
5. العائد على حقوق الملكية	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$	يوضح المؤشر العالي لهذه النسبة قدرة إدارة المنشأة على تعظيم عائد المستثمرين، كما تبين نجاح هذه الإدارة في استخدام حقوق الملكية بشكل مربح.
نسب السوق:		
1. عائد السهم العادي	$\frac{\text{الأسهم الممتازة}}{\text{صافي الدخل - توزيعات المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$	النسبة العالية لعائد السهم العادي تبين الكمية العالية من الأرباح لكل سهم لذا فإن المؤشر العالي لها يعد مؤشرا إيجابيا.
2. توزيعات السهم العادي	$\frac{\text{توزيعات حملة الأسهم العادية}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$	المؤشر العالي لهذه النسبة يبين المقدار النقدي العالي الذي سيحصل عليه كل سهم عادي وهو مؤشر إيجابي بالنسبة للمساهمين.
3. نسبة توزيعات الأرباح	$\frac{\text{التوزيعات النقدية المعلنة}}{\text{صافي الربح بعد الصريبة}}$	ارتفاع هذا المؤشر بشكل ثابت يبين السياسة التي تتبعها المنشأة في توزيع أرباح نقدية جيدة لمساهميها

من إجمالي الربح المتحقق.		
ارتفاع مؤشر هذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا للمستثمرين والمساهمين ويقاس توقعاتهم لأداء الشركة الجيد في المستقبل.	$\frac{\text{السعر السوقي للسهم العادي}}{\text{عائد السهم}}$	4.نسبة سعر السهم إلى ربحه
المؤشر المرتفع لهذه النسبة يعد مؤشرا إيجابيا ويدل على أداء الشركة الجيد والنمو المستمر فيها.	$\frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$	5. القيمة الدفترية للسهم
المؤشر العالي لهذه النسبة يعد مؤشرا جيدا ويعكس النظرة الجيدة لمستثمرين تجاه أداء المنشأة.	$\frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$	6. القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم
نسب النشاط:		
الزيادة في معدل دوران المخزون تشير إلى كفاءة الإدارة في إدارة مخزونها وسرعتها في تحويل ذلك المخزون إلى نقدية.	$\frac{\text{كلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$	1. معدل دوران المخزون
الزيادة في متوسط فترة التخزين يعتبر مؤشر غير جيد ويشير إلى فشل المنشأة في إدارة مخزونها.	$\frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$	2. متوسط فرق التخزين
معدل الدوران العالي هنا يعتبر مؤشرا إيجابيا ويدل على سرعة حركة الاستثمار في المنشأة.	$\frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}}$	3. معدل دوران الذمم
كلما انخفضت فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا على كفاءة المنشأة في تحصيل ذممها المدينة.	$\frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$	4. فترة التحصيل
يبين المؤشر العالي لمعدل دوران الموجودات أن الإدارة تستغل أصولها بكفاءة وفعالية.	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$	5. معدل دوران الموجودات

6. معدل دوران صافي رأس المال العامل	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$	يشير المؤشر العالي لهذه النسبة إلى كفاءة الإدارة في استخدام صافي رأس مالها العامل في توليد الإيرادات.
---	---	---

المصدر: (المطارنة، 2009، الصفحات 163-165)

المطلب الثاني: جدول التمويل وجدول السيولة

سننتظر في هذا المطلب إلى تحليل جدول التمويل وجدول السيولة، وذلك لتقييم كيفية تمويل المؤسسة لأنشطتها ومدى قدرتها على تلبية التزاماتها المالية بكفاءة.

الفرع الأول: التحليل المالي باستخدام جدول التمويل

أولاً- مفهوم جدول التمويل:

وردت في هذا المجال عدة تعريفات نخص بالذكر:

عرفته دراجي آمنة بأنه "هو جدول يظهر الآثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها، وعملياتها في ميزانياتها عن طريق الزيادة أو الانخفاض في العناصر المختلفة للأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة" (آمنة، 2015، صفحة 88)

ويعرف خميسي شيحة جدول التمويل بأنه "يعرف بجدول الاستخدامات والموارد الذي يفسر تغيرات ذمة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، يبرز هذا الجدول تمويل الإحتياجات التمويلية الجديدة المحققة خلال الدورة، وسائل التمويل اللازمة، وأثر كل العمليات المحققة على مستوى الخزينة" (شيحة، 2010، صفحة 154)

أيضا عرفه مبارك لسوس بأنه جدول "يظهر الآثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها وعملياتها في ميزانياتها عن طريق الزيادة أو النقصان في العناصر المختلفة للأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات بواسطة مقارنة الميزانيات مع بعضها لعدة سنوات في شكل جداول موارد وإستخدامات، وهذه الملاحظة تقدم كمية ضخمة من المعلومات التي لها قيمتها الكبيرة عند استخلاص أي رأي يتعلق بتطور المؤسسة وتقديمها، فلقيام بهذه المقارنة يمكن إستخدام وسيلة على جانب كبير من البساطة هي جدول التمويل" (لسوس، 2012، صفحة 61)

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن جدول التمويل هو أداة مالية توضح التغيرات التي تطرأ على أصول وخصوم المؤسسة، بما في ذلك الأموال الخاصة، نتيجة لأنشطتها وعملياتها خلال فترة

زمنية معينة. يساعد هذا الجدول في تحليل مصادر التمويل والاستخدامات المالية، مما يتيح تقييم الاحتياجات التمويلية الجديدة ووسائل تمويلها. كما يساهم في مقارنة الميزانيات عبر السنوات لتقديم رؤى حول تطور المؤسسة وأدائها المالي.

ثانيا- أهمية وأهداف جدول التمويل:

1.1. أهمية جدول التمويل:

تتمثل أهمية جدول التمويل في تمكين المحلل المالي من الحصول على المعلومات التالية: (النور ب، 2016، صفحة 45)

- إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية أو المالية إظهارها؛
- إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل؛
- مساعدة المحلل المالي في اتخاذ القرارات المستقبلية التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرف المؤسسة وفي اختيار الاستثمارات مستقبلا.

1.2. أهداف جدول التمويل:

- يمكن تلخيص أهداف جدول التمويل في النقاط التالية: (رضوان، 2018، صفحة 157)
- تحقيق الانتقال بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية مع شرح مختلف التغيرات الحاصلة؛
- يسمح بدراسة تطور الهيكلية: إحصاء الاستخدامات الجديدة والموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة أثناء الفترة لمواجهة احتياجاتها المالية؛
- يسمح بتحليل مختلف الحركات التي ميزت ذمة المؤسسة مع شرح التغيرات المسجلة؛
- قياس خطر عدم السيولة للمؤسسة: خطر عدم مراجحة استحقاقاتها في المستقبل القريب؛
- تلخيص العمليات المحققة خلال الدورة المحاسبية مع شرح أثرها على الخزينة.

ثالثا- بناء جدول التمويل:

إن جدول التمويل حسب المخطط المحاسبي العام (PCG) يحتوي على جزئين هما:

1. الجزء الأول من جدول التمويل: يظهر هذا الجزء التغير في رأس المال العامل من خلال الفرق بين

التغير في الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة لنفس الفترة، كما يبين لنا: (خيري، مساهمة النظام

المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي (رسالة ماجستير)، 2014، صفحة 134)

✓ الموارد الدائمة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال السنة المالية؛

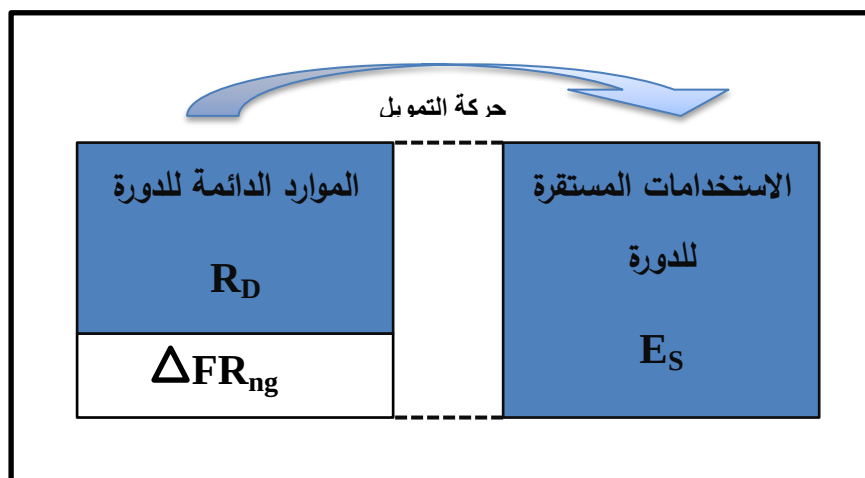
✓ الاستخدامات المستقرة التي قامت بها المؤسسة خلال نفس السنة المالية.

فالنسبة للموارد الدائمة تتمثل في التغيرات التي تحدث بين نهاية الدورتين السابقة الحالية، أي التغيرات في الموارد الدائمة على مدار دورتين المتتاليتين، أما بالنسبة للاستخدامات الثابتة، فهي تشير إلى التغيرات في الموارد الثابتة خلال نفس الفترة الزمنية، أي بين دورتين متتاليتين، ومنه؛ فالجزء الأول من "جداول التمويل" يهتم بعرض التغيرات في "رأس المال العامل الصافي الإجمالي"، مما يسمح بفهم وبوضوح لكيفية تطور "رأس المال العامل" في المؤسسة عبر الزمن، وذلك حسب العلاقة التالية:

$$(\Delta R_D - \Delta R_S) = \Delta FR_{ng}$$

يبين " الجزء الأول " من جداول التمويل التغيرات في "رأس المال العامل الصافي الإجمالي" ويعبر عن هذه التغيرات من خلال الاستخدامات الثابتة والموارد الدائمة، هذا الجزء يوفر نظرة على كيفية تأثر رأس المال العامل بتلك الموارد والاستخدامات، ويعد مؤشرا هاما على قدرة المؤسسة على الحفاظ على توازنها المالي على المدى الطويل، من خلال الاعتماد على مصادر تمويل دائمة وتوزيع مستقر للنفقات. (علي ح.، 2024، الصفحات 751-768)

الشكل رقم (1-3) التغير في رأس المال العامل الإجمالي



المصدر: (قريشي، 2011، صفحة 127)

يمكن تحليل مكونات الجزء الأول من جدول التمويل كما يلي:

أ- الموارد الدائمة: حيث تحتوي على:

❖ القدرة على التمويل الذاتي (CAF): تمثل الفرق بين مجموع الإيرادات المحتمل تحصيلها ومجموع

التكاليف المحتمل تسديدها، فهي تعبر عن تدفق محتمل للخرينة وليس حقيقيا، هذا الفرق ناتج عن مدة

الفارق بين تسجيل العمليات (مشتريات ومبيعات).

إن القدرة على التمويل الذاتي ليست خزينة حقيقية متاحة ولكن خزينة محتملة، وتصبح حقيقية

عندما يتم تحصيل كل الإيرادات القابلة للتحصيل وتسديد كل المصاريف القابلة للتسديد وبما أنها ليست

خزينة حقيقية فهي تتعلق ببعض عناصر الأصول والخصوم نتيجة لفترات مختلفة ومتباعدة لتحويلها إلى

سيولة ومن بين هذه العناصر: مدة دوران المخزون، المدة الممنوحة للزبائن، المدة الممنوحة من الموردين.

(علي ق.، 2018، الصفحات 116-140)

يتم حسب القدرة على التمويل الذاتي بطريقتين، سنتطرق إليهما من خلال الجدولين الآتيين:

الطريقة الأولى:

الجدول رقم (1-3): حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من نتيجة السنة المالية

أرقام الحسابات		CAF
+	-	انطلاقا من نتيجة السنة المالية
120 (رصيد موجب)	129 (رصيد سالب)	النتيجة الصافية للسنة المالية
	687+686+681	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
787+786+781		استرجاعات على خسائر القيمة والمؤونات
777		حصة إعانات الاستثمارات المحولة للنتيجة
765	665	فارق التقييم عن الأصول المالية - نواقص (فوائض)
752	652	القيمة - نواقص (فوائض) القيمة عن خروج الأصول
		الثابتة غير المالية
767	667	الخسائر (الأرباح) الصافية عن التنازل عن الأصول
		المالية

المصدر: (خيرى، مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي (رسالة ماجستير)،

2014، صفحة 135)

الجدول رقم (1-4): حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقاً من فائض الإجمالي للاستغلال EBE

أرقام الحسابات		CAF
+	-	انطلاقاً من EBE
من 70 إلى 74	من 60 إلى 64	فائض الإجمالي للاستغلال EBE
75 (باستثناء 752) +791	65 (باستثناء 652)	المنتجات (الأعباء) العملية الأخرى
76 (باستثناء 767، 765) +796	66 (باستثناء 667، 665)	المنتجات (الأعباء) المالية
77 (باستثناء 777، 775) +797	67 (باستثناء 675)	المنتجات (الأعباء) الاستثنائية
	691	اشتراكات الأجور
	697+696+695	الضرائب على النتائج

المصدر: (خيرى، مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي (رسالة ماجستير)،

2014، صفحة 135)

الطريقة الثانية:

التنازل أو تخفيض عناصر الأصول الثابتة: في بعض الأحيان، تلجأ المؤسسة إلى التخلي عن بعض أصولها الثابتة بهدف تقليل وزيادة مواردها، تشمل هذه العملية التخلي عن التثبيات المادية، التثبيات المعنوية، والتثبيات المالية بالسعر الذي تم التنازل به حيث يحدد بناءاً على القيمة المحاسبية والمعطيات الخاصة بالسوق.

الزيادة في "الأموال الخاصة": تعتبر من بين الطرق التي تسمح للمؤسسة بالحصول على أموال جديدة عن طريق فتح رأس المال للمشاركة ومنه تكمن أهمية هذا المصدر في حال توفر أسواق مالية نشطة حيث تتيح فرصة أكبر لزيادة رأس المال، خاصة إذا كانت المؤسسة تحقق مردودية مالية مرتفعة فالمردودية العالية تشكل حافزاً قوياً للمساهمين للإقبال على شراء أسهم الشركة، بالإضافة إلى ذلك، تشمل الأموال الخاصة إعانات الاستثمارات التي تتلقاها المؤسسة خلال الدورة المالية.

الارتفاع في الديون المالية: تكون هذه الأموال في صورة ديون جديدة تحصل عليها المؤسسة خلال السنة

المالية. (علي ح.، 2024، الصفحات 751-768)

ب- الاستخدامات المستقرة: وتتضمن العناصر التالية:

توزيع "الأرباح" المدفوعة خلال الدورة الجارية: وتتمثل في أرباح الأسهم (نتيجة الدورة السابقة) الموزعة خلال الدورة المالية الجارية، ويمكن حساب هذه التوزيعات اعتمادا على معطيات جدول توزيع النتيجة كما يمكن استخدام العلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{نتيجة الدورة السابقة} - \text{الارتفاع في الاحتياطات}$$

حيازة الأصول الثابتة: وتشمل الاستثمارات "المادية" و"المعنوية" و"المالية"، حيث تحسب بقيمة إجمالية (بسر الحيازة)، ويمكن حسابها اعتمادا على معطيات حركة الاستثمارات أو اعتمادا على العلاقة التالية:

$$\text{استثمارات الدورة الحالية} = \text{استثمارات الدورة السابقة} + \text{الحيازة} - \text{التنازل}$$

المصاريف الموزعة على عدة سنوات: وهي تلك المصاريف التي وزعت على السنوات الخمس القادمة حيث تلعب دور الاهتلاكات في التخفيض في المصاريف الحالية وإنعاس النتيجة، وتحسب انطلاقا من معطيات الميزانية والمعلومات المحاسبية المكمل لها.

الانخفاض في الأموال الخاصة: وهي عملية معاكسة لعملية الرفع في الأموال الخاصة، وتعني تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة، خصوصا في حالة الخسائر أو إعادة الهيكلة.

تسديد الديون المالية: تتمثل في اهتلاك القرض (عدا الاعتمادات البنكية الجارية) خلال الدورة الجارية ويمكن حسابها من خلال حركة الديون، والجدول التالي يوضح الجزء الأول من جدول التمويل - تمويل طويل ومتوسط الأجل - : (علي ق.، 2018، الصفحات 116-140)

الجدول رقم (1-5) الجزء الأول من جدول التمويل - تمويل طويل ومتوسط الأجل -

الاستخدامات المستقرة	الموارد المستقرة
حيازة استثمارات جديدة مصاريف موزعة على عدة سنوات تسديد الديون البنكية والمالية التخفيض في الأموال الخاصة تسديد مكافأة رأس المال	القدرة على التمويل الذاتي CAF التنازل عن الاستثمارات الرفع في الأموال الخاصة الحصول على قروض جديدة
التغير في الاستخدامات المستقرة (-)	التغير في الموارد المستقرة (+)



المصدر: (قرشي، 2011، صفحة 128)

2. الجزء الثاني من جدول التمويل: هذا الجزء يركز أساساً على التغير في "رأس المال العامل" أسفل الميزانية من جانب الخصوم، حيث يتكون من: التغير في عناصر "الاستغلال"، "التغير في العناصر خارج الاستغلال"، التغير في "الخزينة الصافية الاجمالية" وتحليل هذا الجدول كآتي:

أ- التغير في عناصر الاستغلال: يقصد بها الاحتياجات المالية لدورة التشغيل في الدورة الحالية، والتي تنشأ عن الفترة الزمنية بين مواعيد التحصيل والسداد، وهي تمثل الفرق بين الاستخدامات والموارد المالية والتي تتكون من:

✓ التغير في استخدامات الاستغلال: تشمل وبشكل مفصل متابعة التغيرات في المخزونات وحقوق الاستغلال، حيث يعكس التغير الذي يحدث في المخزونات مدى تراكم أو انخفاض في المخزونات خلال الدورة الحالية.

✓ **التغير في موارد الاستغلال:** يحتوي على التغير في ديون الاستغلال وبالخصوص الموردون والحسابات الملحقة به، ويتم حسابها وفق العلاقة الآتية:

$$\Delta BFR_{ex} = \Delta E_{ex} - \Delta R_{ex}$$

ب- **التغير في العناصر خارج الاستغلال:**

يتمثل في الاحتياجات المالية التي نتجت عن الأنشطة غير الرئيسية والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي، وتتكون من:

✓ **التغير في استخدامات خارج الاستغلال:** تتكون من الاستخدامات الغير مدرجة في استخدامات الاستغلال

✓ **التغير في الموارد خارج الاستغلال:** وهي الموارد الغير مدرجة في موارد الاستغلال والفرق بين هذين العنصرين يعطي التغير في العناصر خارج الاستغلال، ويحسب كما يلي:

$$\Delta BFR_{hex} = \Delta E_{hex} - \Delta R_{hex}$$

ج- **التغير في عناصر الخزينة:**

وهو محصلة ونتيجة للتغيرات التي تم ذكرها سابقا، ويتكون من:

✓ **التغير في موارد الخزينة:** وتتمثل في الاعتماد المصرفي الخاص بالدورة.

✓ **التغير في الاستخدامات:** وتشمل السيولة النقدية وهي المتاحات الخاصة بالدورة.

والفرق بينهما يحدث التغير في الخزينة، إذا كانت استخدامات الدورة تفوق موارد الدورة، يؤدي ذلك إلى انخفاض في الخزينة والعكس، وهذا حسب العلاقة:

$$\Delta T_{ng} = \Delta E_t - \Delta R_t$$

ومنه يمكن حساب التغير في "رأس المال العامل" من أدنى الميزانية:

$$\Delta T_{ng} = \Delta T_{ng} + \Delta BFR_{hex} + \Delta BFR_{ex}$$

ومن خلال الجدول أدناه يمكن إظهار العناصر السابقة: (علي ح.، 2024، الصفحات 751-

الجدول رقم (1-6) الجزء الثاني من جدول التمويل - التمويل قصير الأجل -

التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ΔFR_{ex}			
الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (3) = (2) - (1)	
			- التغير في عناصر الاستغلال
			- التغير في أصول الاستغلال
			- التغير في ديون الاستغلال
			A ΔBFR_{ex}
			- التغير في العناصر خارج الاستغلال
			- التغير في المدينون الآخرون
			- التغير في الدائنون الآخرون
			B ΔBFR_{hex}
			(A+B=C) ΔBFR_g
			- تغيرات الخزينة:
			- التغير في المتاحات
			- التغير في ديون الخزينة
			D ΔT_{ng}
			D+C ΔFR_{ex}

المصدر: (قريشي، 2011، صفحة 131)

الفرع الثاني: التحليل المالي باستخدام جدول السيولة

أولاً- مفهوم جدول السيولة:

عرف كل من لطرش وليد وعباد السعدي جدول السيولة بأنه "عبارة عن كشف يلخص النقد المتولد والمستعمل من قبل المؤسسة خلال فترة زمنية، والغرض من إعداد هذه القائمة هو نشر المعلومات عن

الأنشطة العملياتية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة للفترة المعينة". (السعدي، 2017، صفحة 56)

عرفها محمود الخلايلة "عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بمنشأة معينة خلال فترة مالية معينة. ويفترض أن تعطي هذه القائمة معلومات مختلفة في مضمونها ودلالاتها عن المعلومات

الواردة في القوائم المالية الأخرى". (الخلايلة، 1998، صفحة 202)

ويرى قاسم محسن الحبيطي بأنه "يمثل إحدى القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية (إلى جانب قائمتي الدخل والمركز المالي)، التي يوضح من خلالها آثار التغير في النقدية نتيجة ممارسة الجودة الاقتصادية لأنشطتها الرئيسية المتمثلة بكل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية". (يحيى، تحليل ومناقشة القوائم المالية، 2011، صفحة 183)

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن جدول السيولة هو كشف مالي يلخص النقد المتولد والمستخدم من قبل المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، موضحاً تأثير الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقدية، ويهدف هذا الكشف إلى توفير معلومات مالية مكملة للقوائم الأخرى، مما يساعد في تحليل السيولة والتدفقات النقدية للمؤسسة.

ثانياً- تركيب وتصنيف جدول السيولة:

الجدول رقم (1-7): تركيب وتصنيف جدول السيولة

الأنشطة	الأمثلة	الأثر على النقد - التدفق	الحسابات ذات العلاقة	التبويب في الميزانية
العملياتية	تحصيل من العملاء	داخل	الزبائن والحسابات الملحقه	أصل جاري
	دفع لموردي المخزونات	خارج	الموردون والحسابات الملحقه	خصم جاري
	دفع الأجور	خارج	المستخدمون والحسابات الملحقه	خصم جاري
	دفع الضرائب	خارج	ضرائب واجبة الدفع	خصم جاري
الاستثمارية	نفقات رأس المال	خارج	التثبيات العينية	أصول غير جارية
	شراء المؤسسات الأخرى	خارج	استثمار طويل الأجل	أصول غير جارية
	بيع المصانع والأجهزة	داخل	التثبيات العينية	أصول غير جارية
	بيع المؤسسات الأخرى	داخل	استثمار طويل الأجل	أصول غير جارية

إصدار أسهم جديدة	داخل	أسهم رأس المال	رؤوس الأموال الخاصة
إصدار سندات	داخل	سندات الواجبة الدفع	خصوم غير جارية
إصدار أوراق مالية	داخل	أوراق مالية واجبة الدفع	خصوم غير جارية
إعادة شراء الأسهم	خارج	أسهم الخزنة	رؤوس الأموال الخاصة
الخاصة بالمؤسسة			
سداد السندات	خارج	سندات الواجبة الدفع	خصوم غير جارية
سداد الأوراق المالية	خارج	أوراق مالية واجبة الدفع	خصوم غير جارية
دفع الحصص	خارج	الأرباح الموزعة	رؤوس الأموال الخاصة

التمويلية

المصدر: (السعدي، 2017، صفحة 59)

ثالثاً- طرق عرض جدول السيولة

1.1. الطريقة المباشرة:

الجدول رقم (1-8): قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			1. تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
			- التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.
			- المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين.
			- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.
			- الضرائب عن النتائج المدفوعة.
			تدفقات أموال الخزينة من قبل العناصر غير العادية
			- تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)

			2. تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار. - المسحوبات عن اقتناء تثبيات مادية أو غير مادية. - التحصيلات عن عمليات بيع تثبيات مادية أو غير مادية. - المسحوبات عن إقتناء تثبيات مالية. - التحصيلات عن عمليات بيع تثبيات مالية. - الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية. - الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج.
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			3. تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. - التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم. - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها. - التحصيلات المتأتية من القروض. - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			- تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج) .
			- أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية. - أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية. - تغير أموال الخزينة خلال الفترة.
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية.

المصدر: (طرش، 2014، صفحة 57)

2.2. الطريقة غير المباشرة

الجدول رقم (1-9): قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			1. تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية - صافي نتيجة السنة المالية - تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة. - تغير الضرائب المؤجلة. - تغير المخزونات. - تغير الزبائن والديون الدائنة الأخرى. - تغير الموردين والديون الأخرى. - قيمة البيع التي تزيد أو تنقص القيمة الصافية من الضرائب.
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			2. تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. - مسحوبات عن شراء تثبيطات. - تحصيلات عن مبيعات تثبيطات.
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			3. تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار (ب) - الحصص المدفوعة للمساهمين. - زيادة رأس المال. - إصدار قروض. - تسديد قروض.
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)

تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
- أموال الخزينة عند الافتتاح.			
- أموال الخزينة عند الاقفال.			
- تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة.			

المصدر: (لطرش، 2014، صفحة 58)

المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

ظهر الاهتمام بصياغة نماذج متقدمة للتنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الستينات من القرن المنصرم على أثر الجدل الذي ظهر حول دور مدقق الحسابات في الإبلاغ عن احتمال الفشل المالي للمشاريع الاقتصادية، التي تعاني صعوبة في تسديد التزاماتها المستحقة، على أثر ذلك شجع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصات الأمريكية الباحثين والمختصين القيام بالدراسات الأكاديمية والمهنية التي تعنى بهذا الشأن.

وقد ظهرت أولى الدراسات المختصة بالفشل المالي عام 1969 أعدها Beaver حيث عرض فيها نموذجا متطورا للنسب المالية المركبة تستخدم كإنذار مبكر للفشل المالي قبل حدوثه بفترة زمنية مناسبة ثم تلت بعدها دراسات أخرى تهتم بذات الموضوع في كل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة. (الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، 2009، صفحة 250) والجدول التالي يوضح مجموعة من نماذج التنبؤ بالفشل المالي حسب تسلسلها الزمني.

الجدول رقم (1-10): بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي

السنة	الباحث	السنة	الباحث
1966	BREAVER	1982	TAFFIER
1968	ALTMAN	1983	BOOTH
1970	MAYER & PIFER	1984	FUIMER
1971	WICOX	1984	ZMIJEWSKI
1971	LEV	1985	CAMPISI
1972	DEAKIN	1985	ZAVEGREN
1974	ALRMAN & MACGOUCH	1986	CASEY
1974	BLUM	1987	SHERROD
1975	LIBBY	1990	KOH

HART	1992	SINKEY	1975
PAZ	1992	ARGENTI	1976
EDWARDS	1993	MAYER	1977
WARD AND FOSTER	1997	TAFLE AND TISSHOW	1977
LENNOX	1999	OKLSON	1980
KOH AND TAN	1999	KIDA	1981
SHIRATA	2002	VEAZY	1981

المصدر: (قصيري، 2015، الصفحات 127-146)

وفي مايلي عرض لبعض النماذج التي تعتبر حسب الباحثين من أكثر النماذج شيوعا والتي سيتم تناولها بشيء من التفصيل حسب تاريخ ظهورها:

أولا- نموذج Altman (1968):

اعتمد Altman على نموذج إحصائي عرف باسم نموذج المتغيرات، حيث يعتمد هذا النموذج على استخدام نسب ومؤشرات مالية ومحاسبية للوصول لمؤشر واحد للتعرثر المالي يكون قادرا على التنبؤ بمدى إمكانية وقوع التعثرات المالية، وقد استخدم Altman في دراسته تحليل التمايز لبناء نموذج (Z - Score) للتنبؤ بتعثر الشركات عام 1968م، وقد شملت عينة الدراسة عدد 66 شركة صناعية نصفها مفلس والنصف الآخر غير مفلس، وقد أخذ في إعتباره عدد 22 نسبة مالية من واقع القوائم والتقارير المالية المنشورة لتلك الشركات، ولقد أظهرت الدراسة تفوق خمس نسب في المساهمة بشكل واضح بالتنبؤ قبل وقوع الإفلاس، ولحساب Altman Z - Score يتم استخدام المعادلة التالية:

(الفرا، 2017، الصفحات 743-766)

$$Z - Score = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 1X_5$$

حيث أن:

X_1 = رأس المال العامل / مجموع الأصول.

X_2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول.

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول.

X_4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الإلتزامات.

$$X_5 = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول.}$$

♦ وكلما ارتفعت قيمة (Z)، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة، بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي، وبموجب هذا النموذج يمكن تصنيف الشركات محل الدراسة إلى ثلاث فئات وفقاً لقدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي كالتالي:

(الجعبري، 2014، صفحة 157)

- ♦ فئة الشركات القادرة على الاستمرار، إذا كانت قيمة (Z) فيها 2.99 وأكبر؛
- ♦ فئة الشركات المهددة بخطر الفشل المالي، والتي يحتمل إفلاسها، إذا كانت قيمة (Z) فيها 1.81 وأقل؛
- ♦ فئة الشركات التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها والتي تحتاج إلى دراسة تفصيلية عندما تكون قيمة (Z) أكبر من 1.81 وأقل من 2.99.

ثانياً- نموذج KIDA (1981):

بني نموذج Kida على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية، إذ يعتمد أسلوب التحليل التمييزي لتصنيف المشاهدات إلى أصناف متوافقة لكي يتم التمييز بين الوحدات الاقتصادية الفاشلة، وذلك وفقاً لمعادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (Z) بموجب المعادلة التالية: (برودي، 2020، الصفحات 95-114)

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

حيث أن :

- X_1 = نسب صافي الربح بعد الضريبة إلى مجموع الأصول.
- X_2 = نسبة حقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات.
- X_3 = نسبة الأصول الجارية إلى الخصوم الجارية.
- X_4 = نسبة صافي المبيعات إلى مجموع الأصول.
- X_5 = نسبة النقدية إلى مجموع الأصول.

وعلى وفق متغيرات هذا النموذج، فإن احتمالات الفشل التي تتعرض لها منشأة الأعمال تزداد كلما كانت قيمة Z مقدار سالب وتتعلم إذا كانت القيمة الموجبة، وقد اتسم هذا النموذج بقدرة تنبؤية عالية لاحتمالات الفشل تصل إلى 90% قبل السنة من حدوث الفشل. (الزبيدي، 2000، صفحة 309)

ثالثاً- نموذج Sherrod (1987):

مايميز هذا النموذج أنه تم استخدامه لتحقيق هدفين أولهما لتقييم مخاطر الائتمان وثانيها هو التنبؤ بإمكانية استمرارية المؤسسة، ويعتمد هذا النموذج على 6 نسب مالية ولكل نسبة وزنها النسبي الخاص بها. (فلاح، 2021، صفحة 73)

❖ الهدف الأول يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المشروع على مزاولة نشاطه بالمستقبل. ويصاغ هذا النموذج بموجب معادلة الارتباط التالية:

$$Z=17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.2X_5+0.1$$

حيث أن:

Z = مؤشر الإفلاس

X_1 = صافي رأس المال العامل / إجمال الأصول

X_2 = الأصول السائلة / إجمالي الأصول

X_3 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول

X_4 = صافي الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الأصول

X_5 = إجمالي الأصول / إجمالي الإلتزامات (الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، 2009،

الصفحات 255-256)

❖ ويستخدم الهدف الثاني من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلى المشاريع

الاقتصادية، وبناءً على عدد نقاط (Z) يجري تصنيف الشركات إلى خمس فئات حسب قدرتها

على الاستمرار، وهذه الفئات هي:

الجدول رقم (1-11): درجة المخاطرة حسب نموذج sherrod

الفئة	درجة المخاطرة	(z)
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$Z \geq 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	$25 > Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	$5 > Z \geq -5$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

المصدر: (فهيم، 2008، صفحة 102)

كما يلاحظ بخصوص هذا النموذج: (شعيب، 2019، الصفحات 556-569)

➤ إن الوزن الأكبر للنسب المالية المكونة له هو من نصيب السيولة والسبب الرئيسي للهدفين السابقين للنموذج كما جاء سابقا وهما لمعرفة قدرة الشركة على تسديد القروض وكذلك قدرها على الاستمرار في النشاط؛

➤ إن قيمة المؤشر الخاص بهذا النموذج كلما كانت عالية كانت مخاطر الفشل المالي قليلة أو تكون عديمة المخاطر وكلما كانت قيمته قليلة تكون مخاطر الفشل المالي عالية؛

هذا النموذج لم يميز بين شركات صناعية وأخرى غير صناعية أو شركات مدرجة في البورصة وأخرى غير مدرجة في البورصة، وهذا يعني أن نموذج صالحي للتطبيق على كافة أنواع الشركات إلى أنه استطاع أن يحدد دلالات Z بشكل دقيق جدا، كما أنه زاد من عدد النسب المدرجة في نموذج.

المبحث الثالث: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بفشلها

يعد تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بفشلها من الجوانب الأساسية لضمان استمراريته وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. فهو يساعد في الكشف المبكر عن المؤشرات التي قد تؤدي إلى التعثر مما يتيح اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

من خلال هذا المبحث سيتم التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة وكذا تحليلها باستخدام التنبؤ بالفشل المالي:

المطلب الأول: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

سنقدم من خلال هذا المطلب تعريف الوضعية المالية مع بيان أهميتها وأهداف دراستها، وذلك لأهمية دورها في تقييم الوضع المالي واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الوضعية المالية

هناك عدة تعريفات لتقييم الوضعية المالية أو ما يسمى بالتشخيص المالي نذكر من بينها:

عرفها إلياس بن ساسي ويوسف قريشي بأنها "عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية". (قريشي، 2011، صفحة 45)

كما عرفها وكال نور الدين وخليفة الحاج بأنها "إدلاء الآراء والأحكام على حالة المؤسسة، والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج نقائص". (نورالدين، 2016، الصفحات 127-140)

وفي تعريف آخر ترى البز كلثوم أنه "تقييما للحالة المالية لفترة زمنية معينة من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية من السياسة المتبعة، باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، ويتعبر التشخيص المالي من مهام المسير وهو الركيزة التي يستند عليها في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية". (البز، 2016، الصفحات 365-380)

مما سبق، يمكن تعريف تقييم الوضعية المالية (التشخيص المالي) بأنها عملية تحليل وتقييم الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، بهدف تحديد نقاط القوة والضعف في أدائها المالي، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية والاقتصادية. يهدف هذا التشخيص إلى تقديم صورة واضحة عن الاستقرار المالي للمؤسسة، ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية، سواء لتصحيح الاختلالات، أو لتعزيز الأداء وتحقيق الأهداف المستقبلية. كما يعد عملية أساسية يعتمد عليها المسيرون في تخطيط السياسات المالية والاستثمارية بكفاءة.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الوضعية المالية

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية من خلال تقديم المعلومات والبيانات المفيدة والموضوعية والملائمة لها كما يعتبر التشخيص المالي وسيلة مهمة للتنبؤ بالفشل، وتتجلى أهمية التشخيص المالي فيما يلي: (عباس، 2022، الصفحات 23-37)

- يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالاطلاع على ماضيها أولا ووصف الحاضر ثانيا فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسييرا فعالا؛
- يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها في إطار استراتيجياتها كما يسمح بكشف نقاط ضعفها وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات؛

- يسمح بتحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة؛
- يساعدنا في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة ومن ثمة المقارنة بين الامكانيات المعطاة ومايمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات؛
- يسمح بصياغة استراتيجية ملائمة ارتباطا بالنتائج المؤقتة لذلك التشخيص؛
- يسمح بتحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها؛
- يمكن من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة؛
- يسمح بتقييم الوضعية المالية وبالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل؛
- يساعد في تحليل المحيط (زبائن، سوق،... إلخ) بكشف مختلف التغيرات الداخلية والخارجية بغض النظر عن الصعوبات المحيطة والتي من الأفضل ترتيبها حسب قدرة تحمل المؤسسة والعمل على تفكيكها وتبسيطها بغرض تحقيق أفضل استراتيجية ممكنة تجاه محيطها، ومنه فإن أهمية التشخيص تظهر من خلال القيام بدوره على أكمل وجه بحيث يصل الشخص إلى حل سريع وإيجابي إذا قام بفحص دقيق يمس كل الجوانب الممكنة والإحاطة بكل المعطيات والمتغيرات وذلك بتوفر الشروط والهدف من ذلك هو اكتشاف الأخطاء والتقليل بقدر الإمكان من الصعوبات التي تواجه المؤسسة؛
- يسمح التشخيص المالي بتسيير التجفقات النقدية ووضع نظام معلومات يسمح بتسيير وتحكم أكثر في السيولة ومشاكل المردودية؛
- يساهم في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة عند طلبها لفرض من مؤسسة بنكية كما يسمح أيضا بمعرفة المركز المالي للمؤسسة؛
- يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليه المؤسسة في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط ويسمح أيضا باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنظمة. (نورالدين، 2016، الصفحات 127-140)

الفرع الثالث: أهداف تقييم الوضعية المالية

ويهدف التشخيص المالي عموما إلى تقدير مستوى تحقيق العناصر التالية: (الحاج، 2012، الصفحات 2-15)

- النمو: أي هل تم تحقيق نمو وماهو مستواه؟ وهل يتجاوز معدل قطاع المؤسسة...؟
- المردودية: أي المردودية بنوعها الاقتصادية التي تعبر عن فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي، والمالية التي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات؛

- **التوازن:** (أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى القصير) دورة الاستغلال وعلى المدى الطويل (دورة الاستثمار)؛

- **المخاطر:** ماهي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة؟ وهل يمكن أن يوصل خطر ما بالمؤسسة إلى الافلاس... إلخ؟

ويكمن الهدف الأساسي والاجمالي من تقييم الوضعية المالية في تقديم تقرير مالي شامل يلخص مدى كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها المالية والمادية الحالية، ومقدرتها في التحكم في مستوى مديونيتها، ومن ثم مقارنتها مع الوضع المالي السابق بغية تحديد المشاكل المالية التي واجهتها المؤسسة سابقا أو التي تواجهها حاليا، وهذا بمثابة كشف مبكر للمشاكل التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة مستقبلا وبالتالي يعتبر كأساس تبنى عليه القرارات الاستراتيجية والاجراءات التصحيحية. (فلاحي، 2021، صفحة 7)

المطلب الثاني: الفشل المالي للمؤسسة

هذا المطلب سيقدم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالفشل المالي وكذا أنواعه وأساليبه.

الفرع الأول: مفهوم الفشل المالي

يتناول هذا المطلب تعريف الفشل المالي، مع تسليط الضوء على أسبابه وأنواعه، بهدف فهم العوامل المؤدية إليه وآثاره على استقرار المؤسسات المالية.

عرفه نبيل عبد السلام شاكر بأنه "هو تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني التي تعني عدم قدرة المشروع على مواجهة و سداد التزاماته المستحقة للغير بكامل قيمتها، حيث تكون أصول أقل في قيمتها الحقيقية من قيمة خصومه، الأمر الذي يصل بالمشروع - وفي أغلب الحالات - إلى حالة الإفلاس". (شاكر، 2006، صفحة 14)

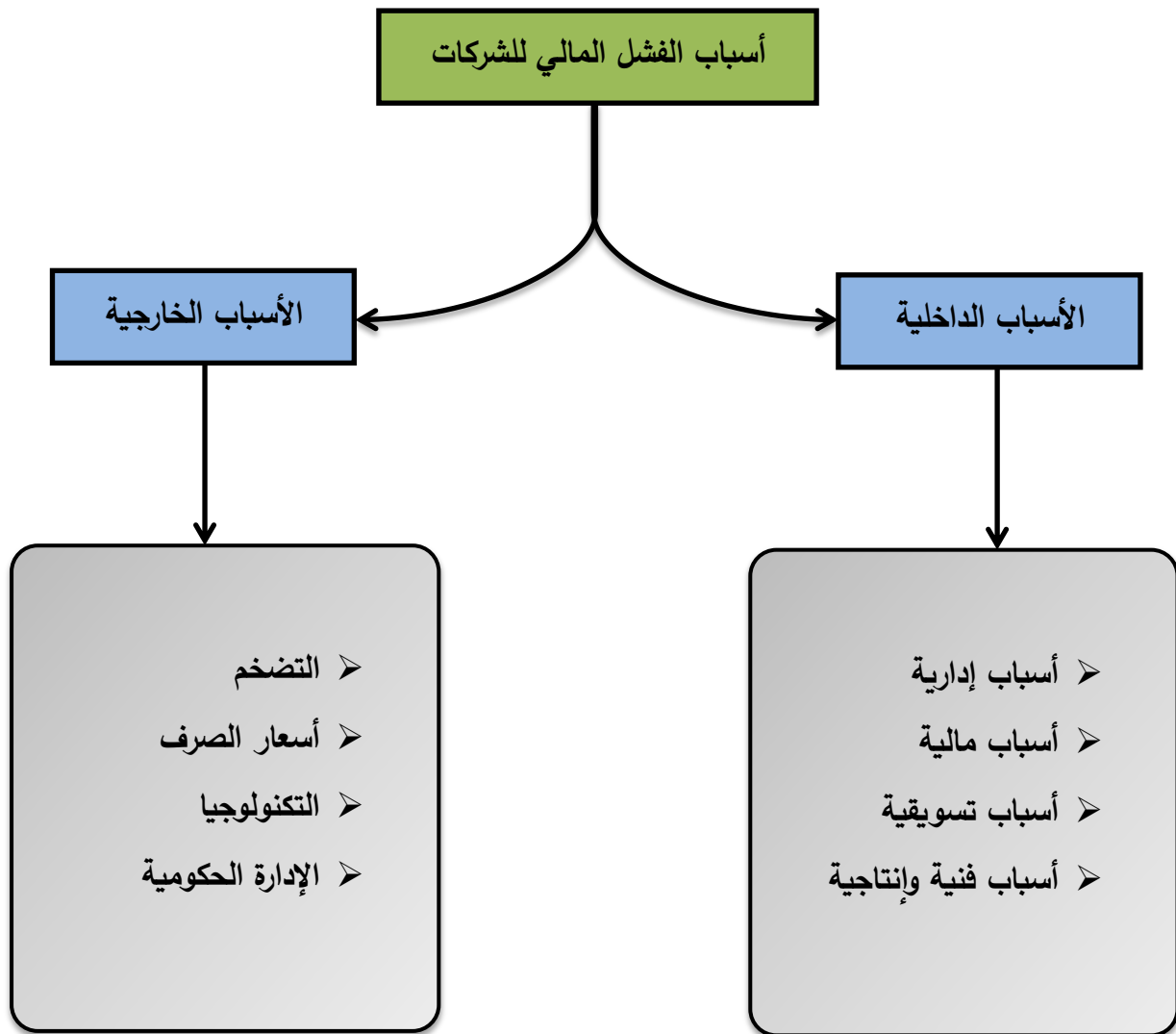
وفي تعريف آخر ترى طبيب سارة بأنها "تلك الأحداث التي تشير إلى عدم القدرة على سداد الديون عند استحقاقها، أو الدخول في دعاوي الإفلاس، أو الانفاق الصريح مع الدائنين على تخفيض الديون". (سارة، 2017، صفحة 59)

ويعرفها كل من رحيش سعيدة وشعيب شنوف "عدم قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها المالية بمعنى تصنف مؤسسة على أنها فاشلة إذا ظهرت أحد الأعراض التالية: العجز عن تغطية التكاليف حالة السحب على المكشوف، عدم القيام بتوزيعات الأرباح". (شعيب، 2019، الصفحات 556-569)

الفرع الثاني: أسباب الفشل المالي

خلصت معظم الدراسات التي تعرضت لأسباب الفشل على أنها ترجع إلى عوامل مختلفة، حيث بينت دراسة Dun and Brad street أن هناك خمسة أسباب تؤدي إلى فشل المؤسسات وأبرزها عدم أهلية الإدارة، وكانت النسبة 93.2% ثم الإهمال بنسبة 3% تليها الكوارث بنسبة 0.9% الاحتيال والتزوير 0.7% 11، الموضحة في الشكل التالي: (موسى، توظيف مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، 2018، الصفحات 109-125)

الشكل رقم (1-4): أسباب الفشل المالي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على (فريد، 2013، الصفحات 87-88)

يمكن تلخيص أهم أسباب الفشل المالي في النقاط التالية:

أولاً- الأسباب الداخلية: يتمثل أهمها في مايلي: (شهاب، 2018، الصفحات 28-29)

- ❖ عدم فهم السوق كفاية من حيث الأسباب الخارجية؛
- ❖ سوء الادارة المالية وضعف الهيكل التمويلي والهيكل الاستثماري؛
- ❖ ضعف القرارات الاستراتيجية التي تفشل المنشآت، بالإضافة إلى عدم الوعي بأهداف المنشأة والتوسع غير المنطقي من حيث المنتجات والأسواق الجديد؛
- ❖ الطمع والجشع والرغبة في زيادة السلطة والنفوذ والحرص على زيادة النمو غير المستدام؛
- ❖ الاستحواذ غير المبرر وسوء التوسع الغير مدروس بعناية، بحيث يكون في كثير من الأحيان تكلفة الاستحواذ أكبر من العائد؛
- ❖ مصالح الإدارة العليا والمزايا المتعلقة بالإدارة العليا وشعور الإدارة بالرضا على أداء المنشأة دون التدقيق على الإدارة التنفيذية بشكل كاف؛
- ❖ قصور الرقابة الداخلية يظهر بالعادة في الهياكل التنظيمية المعقدة وسوء إدارة المخاطر مما يؤدي إلى وجود ثغرات في أنظمة المعلومات؛
- ❖ مجالس إدارة غير فعالة وعدم حيادية في مواقفها وآرائها.

ثانياً- الأسباب الخارجية: نذكر الأسباب التالية: (عمر، 2021، الصفحات 250-268)

- ❖ التقادم التكنولوجي؛
- ❖ الركود الاقتصادي؛
- ❖ المنافسة المفرطة؛
- ❖ رفع قيود ومحددات الصناعة؛
- ❖ تغيير أسعار الفائدة؛
- ❖ قلة تشجيع الاستثمار والتسهيلات الحكومية.

الفرع الثالث: أنواع الفشل المالي

تتعدد أنواع الفشل المالي وتختلف ونذكر منها مايلي:

1. **الفشل المالي الزاحف:** ويرجع إلى العديد من العوامل الداخلية مثل القصور في كفاءة ادارة الوحدة الاقتصادية وزيادة التمويل بالدين والاستثمارات الغير المدروسة جيدا والاسراف في استخدام الموارد المتاحة. (محمد، 2022، الصفحات 8-29)

2. **الفشل المالي المفاجئ:** يختلف هذا النوع من الفشل عن النوع الأول، لأنه يحدث بصورة مفاجئة وغير متوقعة نتيجة للمتغيرات السياسية أو القانونية أو الاقتصادية أو التكنولوجية أو الاجتماعية أو الطبيعية التي لا يكون للمؤسسة أدنى سيطرة عليها. (خلال، 2018، صفحة 9)

3. **الفشل الاقتصادي:** ويقصد به حالة شركة تعجز فوائدها المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل، وبمعنى آخر فهو يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق، أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات. (الله، 2022، الصفحات 20-44)

4. **فشل الأعمال:** تعتبر مؤسسة التحليل المالي المعروفة Dun and Bradstreet هي التي قامت بتحديد هذا النوع من الفشل وقد أشارت إلى أن فشل الأعمال إنما يرتبط مع أي مؤسسة أعمال تنتهي علاقتها مع الدائنين بخسارة. (موسى، استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، 2019، الصفحات 322-333)

5. **الإعسار الفني:** يعبر الإعسار الفني عن الموقف الذي تكون فيه إدارة المؤسسة عاجزة عن مواجهة التزاماتها المستحقة الدفع عند حلول آجال استحقاقها رغم زيادة أصولها المتداولة على خصومها المتداولة ويعبر هذا النوع عادة عن ما يعرف بأزمة السيولة داخل المؤسسة، وهي من الحالات المؤقتة حيث يمكن للمؤسسة أن تتخلص من هذا النوع من الفشل عن طريق سياستها التي تستطيع بموجبها زيادة الرصيد النقدي بمستوى يمكنها من تسديد التزاماتها المستحقة. (الزهران، 2020، الصفحات 397-406)

6. **إعسار بالتصفية:** وهو من أنواع الفشل يعرف بالإعسار الحقيقي (Real Insolvency) ومضمونه أن المنشأة تكون في حالة إعسار يؤدي بها للتصفية ويحدث هذا النوع من الفشل عندما لا تستطيع المنشأة الوفاء بالتزاماتها المستحقة حتى لو أعطيت الوقت الكافي في ذلك، بسبب زيادة مطلوباتها على القيمة السوقية لمجموع موجوداتها، وهذا النوع من الإعسار الأكثر شيوعا قياسا بالإعسار الفني، وهي الحالة التي تؤدي بالتصفية دائما، ان حدوث هذه الحالة سوف يلزم أصحاب الالتزامات (الدائنون) بالمطالبة بأحد أمرين:

❖ تصفية المنشأة للحصول على جزء من حقوقهم وفي هذه الحالة لا يتم إعطاء إدارة المنشأة أي فرصة؛

❖ الإشراف على إدارة المنشأة بعد حل مجلس إدارتها. (الزبيدي، 2000، صفحة 274)

المطلب الثالث: دور التنبؤ بالفشل في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

يستعرض هذا المطلب دور الفشل المالي في تحليل الوضعية المالية، موضحاً كيف يمكن أن يكون مؤشراً رئيسياً لتقييم صحة المؤسسات المالية.

يمكن تلخيص أهمية التنبؤ بالفشل في مايلي:

التنبؤ بالفشل المالي يساعد المؤسسات على اكتشاف الصعوبات المالية مسبقاً وعلى فهم عملية الفشل المالي وبالتالي تجنب الوقوع في الافلاس، كما أن التنبؤ بالفشل المالي يحقق العديد من المزايا لمن يتوقعه في الوقت المناسب حيث تتمكن المؤسسة من اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الفشل المالي في مراحله المبكرة وذلك من خلال ايجاد نقاط الضعف وتعزيزها والعمل على حل المشكلات المفاجئة وبالتالي تجنب الوصول إلى الافلاس والتصفية؛

كما يسهم التنبؤ في اعطاء صورة لما ستكون عليه أرباح المؤسسة وهذا يساعد إدارة المؤسسة في التخطيط لتمويل احتياجاتها وكذلك في اعادة تخصيص مواردها لاستخدامات أكثر كفاءة ومعرفة مدى قدرتها على الاستمرارية من عدمها بواسطة تنمية مواردها، ولكن التنبؤ بالفشل المالي لا يعد مهما بالنسبة للمؤسسة فقط وإنما أيضا للعديد من الأطراف أصحاب المصلحة في المؤسسة، فالمستثمر يهتم بالتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بسبب ترشيده في اتخاذ قراراته الاستثمارية المختلفة والمفاضلة بين كل البدائل المتاحة، أي يتم تحديد الاستثمارات المرغوب فيها والاستثمارات الواجب التخلص منها من أجل ضمان استمرار استثماراتهم، واجتناب الاستثمارات التي يكون فيها مخاطرة عالية. أما بالنسبة للمقرض فهو يستعين بهذه التنبؤات بغرض اتخاذ قرار منح القروض من عدمه وتحديد سعر الفائدة وشروط القرض بناءاً على حجم الخطر المتعلق بهذا القرض. (حسام، 2023، الصفحات 134-135)

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل نستخلص أن التحليل المالي له خطوات تشكل منهجا علميا وذا أهمية بالغة في تقييم وضعية المؤسسة والتعرف على مركزها المالي، حيث أن اختيار أدوات التحليل المالي المناسبة تساعد المحلل للوصول إلى نتائج جد مرضية وتساهم في وضع التصورات الضرورية من خلال تفسير النتائج المتحصل عليها، ومنه اتخاذ قرارات رشيدة تمكنه من تحقيق أهداف المؤسسة.

ويتضح أيضا أن عملية تقييم الوضعية المالية توضح نقاط القوة والضعف الخاصة بالمؤسسة من خلال الاعتماد على أدوات التحليل المالي المختلفة، وأن التنبؤ بالفشل المالي يتضمن استخدام جملة من المعايير والمؤشرات المالي التي يمكن أن تكشف مسبقا عن احتمال حصوله، وعن طريق ملاحظة تلك المؤشرات بعناية عبر الزمن يمكن للقائمين على إدارة المؤسسة إتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.

الفصل الثاني

دراسة حالة بـمـدـيرـية توزـيـع الكـهـر بـاء والـغـاز

- المسيلة -

تمهيد

تشير إحدى القضايا الهامة في إدارة الأعمال إلى عدم وعي المؤسسات الاقتصادية بوضعها المالي، حيث للبقاء والنجاح في بيئة الأعمال يجب أن تكون أي مؤسسة قادرة على تقييم وضعها المالي وتحديد نقاط ضعفها على الفور قبل حدوث مشاكل مالية، ومن المعروف أن نتائج التحليل تكون جيدة لما يتم تحقيقها باستخدام نماذج إحصائية تساعد في تقييم الوضعية المالية الحالية عند مستوى معين من الاحتمالية تساعد على التنبؤ بالفشل المالي، فالهدف الذي تسعى إليه كل الدراسات هو دراسة وتطوير نماذج تساعد على اختيار النسب المالية المثلى التي تسهم عملية التقييم.

بعد الإحاطة بالجانب النظري للدراسة والمتعلق بتقييم الوضعية المالية والفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، سيتم في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي المتمثل في مديرية توزيع الكهرباء والغاز - المسيلة - خلال السنتين 2022-2023، مما سبق تم تقسيم هذا الفصل الثاني إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بميدان التربص وضعية الدراسة

المبحث الثاني: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي المتقدم

المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بفشل المؤسسة محل الدراسة

المبحث الأول: التعريف بميدان التربص وضعية الدراسة

تعتبر الشركة الوطنية للغاز والكهرباء من أهم المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة، والمنتجة للغاز والكهرباء على مستوى السوق المحلي، حيث تعمل على تلبية احتياجات المجتمع.

فمن خلال هذا المبحث سيتم تقديم لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، وكذا التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة، ونظرا لما تقدمه هذه الشركة من معلومات تساعد في إجراء الدراسة التطبيقية فقد تم اختيارها لإسقاط الدراسة النظرية.

المطلب الأول: ماهية الشركة الوطنية للكهرباء والغاز

هذا المطلب سيقدم عرض شامل حول تاريخ الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، وكذا تعريفها وتوضيح مهامها، نظرا لمكانتها الاقتصادية.

أولا- نشأة ونشاطات الشركة الوطنية للكهرباء والغاز "سونلغاز"

إن سونلغاز هو المتعامل التاريخي في ميدان التموين بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر، مساهمته في تجسيد السياسة الوطنية للطاقة من خلال البرامج المهمة الخاصة بالربط بالطاقة الكهربائية و تلك الخاصة بالربط بقنوات الغاز والتي سمحت برفع نسبة التغطية من الكهرباء إلى 99% ونسبة انتشار الغاز إلى حدود 59%.

نشاطه الأساسي هو: إنتاج الطاقة الكهربائية و نقلها و توزيعها و نقل الغاز و توزيعه.

- سنة 1947: في بداية القرن العشرين كانت هناك 16 مؤسسة، ذكر منها المؤرخ Daniel

LEFEUVRE 15 فقط تتقاسم الامتيازات الطاقوية في الجزائر، و بموجب المرسوم الصادر في

05 جوان 1947 تم تأسيس شركة « EGA » «كهرباء و غاز الجزائر» « Electricité et

Gaz d'Algérie » و التاريخ الفعلي لبداية نشاطها كان في 16 أوت 1947.

- سنة 1969: تمت في 28 جويلية 1969 عن طريق المرسوم 59- 69 الصادر في الجريدة

الرسمية بتاريخ 01 أوت 1969 تأسيس سونلغاز « Société National de l'Électricité et

du GAZ ».

- سنة 1983: تمت أول إعادة هيكلة شهادتها المؤسسة بإنشاء فروع خاصة بالأشغال و هي:

- كهريف: KAHRIF للإنارة وإيصال الكهرباء الريفية.

- كهركيب : KAHRAKIB للتركيبات والمنشآت الكهربائية.

- قناغاز: KANAGHAZ لإنشاء شبكة لنقل الغاز.
- إينرغا: INERGA للهندسة المدنية.
- التركيب ETTERKIB: للتركيب الصناعي.
- سنة 1991: تحولت سونلغاز إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) (Entreprise Publique à caractère Industriel et Commercial) وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-475 المؤرخ في 14 ديسمبر 1991 و في القانون رقم 95-280 الصادر في 17 سبتمبر 1995 يؤكد طبيعة المؤسسة الموضوعة تحت وصاية وزارة الطاقة و المناجم، مع العلم انها تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية.
- سنة 2002 : تم تحويل نظامها الأساسي إلى شركة ذات أسهم بموجب القانون رقم 01-02 الصادر في 2002/02/05 و هذا ما يسمح لها بتوسعة نشاطها في مجالات مختلفة و حتى خارج حدود البلاد.
- سنة 2004: أصبحت سونلغاز مجمع شركات (holding de sociétés) منها من تمارس المهن الأساسية المتعلقة بنشاط المؤسسة وهي: SPE شركة إنتاج الكهرباء، GRTE شركة تسيير شبكة نقل الكهرباء، GRTG شركة تسيير شبكة نقل الغاز، SDC شركة توزيع الكهرباء و الغاز وسط.
- سنة 2017: لقد أقر المخطط التنظيمي الجديد إنشاء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز المسماة اختصارا (SDC) شركة ذات أسهم كنتيجة لضم شركات التوزيع للشرق و الوسط و الغرب من جهة و إلحاق شركة التوزيع للجزائر (SDA) من جهة أخرى و كان ذلك في 2017/04/04 برأس مال يفوق 64 مليار دينار جزائري، يتواجد مقرها الاجتماعي بـ 20 نهج محمد بوضياف بالبلدية تسهر على تسيير 52 مديرية توزيع متفرقة على 48 ولاية.

ثانيا- مكونات الشركة الوطنية للكهرباء والغاز "سونلغاز"

يكرس النظام الأساسي الجديد لشركة سونلغاز مبدأ المجمع الصناعي المكون من (SONELGAZ-SPA) والفروع التابعة له، وبما أن الأنشطة التشغيلية قد تم تحويلها إلى شركاتها فإن مجمع (SONELGAZ) يدير الآن المجموعة من خلال ممارسة مهام السياسة والاستراتيجية، وبهذه

الصفة يقوم بإعداد وتنفيذ إستراتيجية التطوير الخاصة بالمجمع ككل، وكذلك سياسة الموارد المالية والبشرية، كما يهدف إلى إدارة المحفظة ومراقبة تطبيق اللوائح وتنفيذ مهام التدقيق الداخلي والتفتيش. ومن أجل ضمان مهامه الجديدة، لدى (SONELGAZ) هيكل تنظيمي عام جديد سنة 2017 من خلال تجميع الفروع وتشكيلها في أربعة أقطاب رئيسية وهي:

1. قطب الصناعات الطاقوية (Pôle des Industries Energétiques):

مكلفة بمتابعة الشركات التالية:

الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، شركة الكهرباء والطاقت المتجددة SKTM، الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء GRTE، الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الغاز GRTG، مسير منظومة الكهرباء OS، شركة الكهرباء والهندسة الكهربائية CEEG الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز SDC، شركة كهرباء سكيكدة SKS، شركة كهرباء ترقية SKT، شركة كهرباء البروقية SKB شركة كهرباء كدية الدروش SKD .

كما يساهم المجمع في الشركات التالية: الشركة الجزائرية للطاقة AEC، شركة كهرباء حجرة النوس SKH شركة تحلية مياه بحر الطارف TMBT، الطاقة الجديدة الجزائر NEAL شركة التشغيل والصيانة الجزائرية AOM .

2. قطب الأشغال والخدمات (Pôle des Travaux et Services):

مكلفة بمتابعة الشركات التالية:

شركة الأشغال للإنارة وإيصال الكهرباء الريفية KAHRIF، شركة الأشغال والتركيب الكهربائي KAHRKIB، شركة إنجاز القنوات KANAGHAZ، شركة إنجاز المنشآت الأساسية INERGA شركة التركيب الصناعي ETTERKIB، شركة الممتلكات العقارية للصناعات الكهربائية والغازية SOPIEG، شركة النقل والشحن الإستثنائي للتجهيزات الصناعية والكهربائية TRANSMEX، الشركة الجزائرية لتقنية المعلومات SAT INFO، شركة طب العمل للصناعات الكهربائية والغازية SMT صندوق الخدمات الاجتماعية والثقافية FOSC، صيانة وخدمات السيارات MPV، نزل المزارعين HMP، معهد التدريب على الكهرباء والغاز IFEG، شركة أنظمة المعلومات ELIT، مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز CREDEG.

كما يساهم المجمع في الشركات التالية: شركة الخدمات الهندسية الجزائرية ALGESCO، شركة نشر مناقصات قطاع الطاقة والمناجم BAOSEM، شركة اتصالات الطاقة الجزائرية AETC، الشركة الجزائرية الفرنسية للهندسة والإنجازات SAFIR.

3. قطب النشاطات الصناعي (Pôle des Activités Industriels):

مكلفة بمتابعة الشركات التالية:

الشركة الوطنية للقياس و المراقبة AMC ، شركة رويبة للإضاءة ROUIBA ECLAIRAGE شركة صيانة التجهيزات الصناعية MEI ، المتجر الجزائري للعتاد الكهربائي والغازي CAMEG، شركة خدمات المحولات الكهربائية SKMK ، شركة التوربينات الجزائرية للكهرباء العامة GEAT، شركة الإنشاءات والهندسة HYENCO.

4. قطب أنشطة الأمن الداخلي (Pôle des Activités de Sûreté Interne):

مكلفة بمتابعة الشركات التالية:

شركة الوقاية وأمن المنشآت الطاقوية SWAT ، شركة أمن ورعاية المنشآت الطاقوية SAR شركة أمن المنشآت الطاقوية SAT ، شركة الأمن والحماية SAH.

ومن وراء هذا التطور يبقى ضمان الخدمة العمومية هي المهمة الجوهرية لسونلغاز ذلك أن توسيع مجال أنشطتها وتحسين نمط تسييرها الاقتصادي يفيدان في المقام الأول هذه المهمة التي تشكل الأساس الراسخ لثقافتها كمؤسسة.

المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

أولا- مهام المؤسسة:

سونلغاز عبارة عن شركة مساهمة وهي مؤسسة محتكرة لثلاث وظائف أساسية وهي: إنتاج الكهرباء، نقل الكهرباء و الغاز، توزيع الكهرباء والغاز.

1. الإنتاج: إن طبيعة الكهرباء كمنتوج غير قابل للتخزين أجبر مؤسسة سونلغاز على اندماج كامل لكل نشاطاتها من الإنتاج إلى غاية الاستهلاك النهائي، الإنتاج هو عملية تحويل الطاقة الحرارية أو المائية إلى طاقة ميكانيكية، ثم إلى طاقة كهربائية ويشمل الإنتاج على الفروع الآتية:

فرع الديزل: يتكون من 183 مولدا بطاقة تتراوح بين 0,35 ميغاواط و 8 ميغاواط للمولد الواحد.

الفرع المائي: يتكون من 34 مولدا بطاقة تتراوح من 1 ميكاواط إلى 5 ميكاواط للمولد الواحد.

الفرع الحراري الغازي: يتكون من 36 مولد، حيث طاقة كل مولد تتراوح من 20 ميكاواط و 210 ميكاواط.

الفرع الحراري البخاري: يتكون من 20 مولد بطاقة تتراوح من 50 ميكاواط و 196 ميكاواط.

2. النقل: يخص نشاط النقل كل من نقل الكهرباء والغاز فنقل الكهرباء يتم عبر خطوط ذات الضغط (60 بالإضافة إلى خطوط ذات الضغط المتوسط) 220 KV , 400 KV , العالي.

أما فيما يخص نقل الغاز فتقوم مؤسسة سونلغاز بتزويد السوق بالكميات اللازمة من غاز مؤسسة سونطراك، حيث أنشأت سونلغاز شبكة هامة لنقل الغاز سواء كان الضغط العالي الموجه للمشاركين الصناعيين، أو المتوسط أو المنخفض.

3. التوزيع: تقوم مؤسسة سونلغاز بتوزيع كل من الكهرباء والغاز بخطوط وكابلات ذات ضغط منخفض ومتوسط تلبية لاحتياجات زبائنها الصغار بالطاقة الكهربائية والغازية.

تزود سونلغاز فيما يخص توزيع الكهرباء شركائها الصناعيين بشبكات ذات ضغط مرتفع في حين أن الزبائن الصناعيين ذوي الأهمية المتوسطة تزودهم بشبكات الضغط المتوسط، أما العائلات والحرفيين فتزودهم بضغط منخفض.

في حين تلبي سونلغاز عند توزيع الغاز احتياجات ثلاثة أنواع من زبائنها تتمثل في الزبائن الصناعيين الذين يتم تغذيتهم بشبكات الضغط المرتفع، الزبائن الصناعيين ذوي الأهمية المتوسطة والذين تتم تغذيته بشبكات الضغط المتوسط، العائلات والحرفيين الذين تتم تغذيتهم بضغط منخفض.

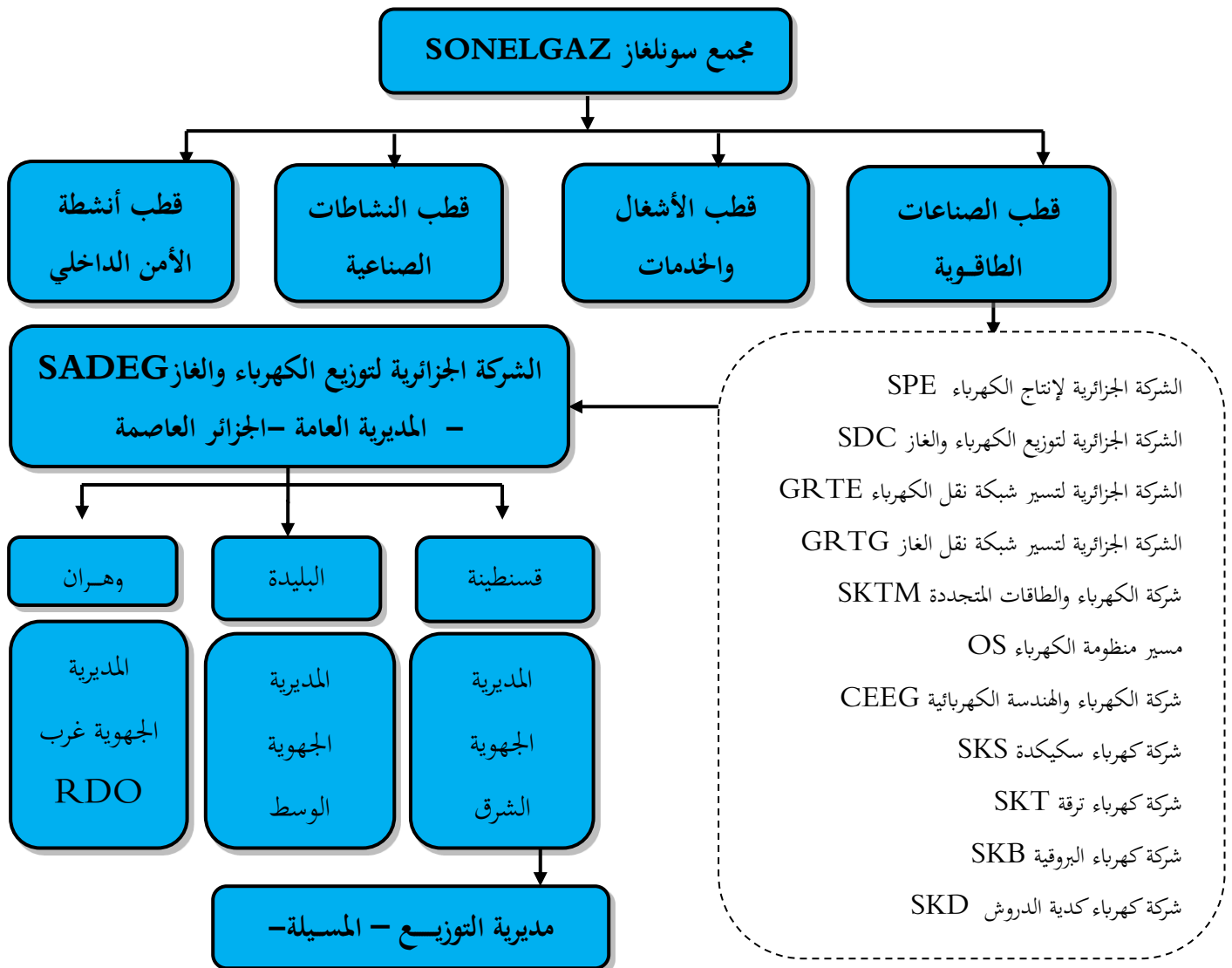
ثانيا- أهداف المؤسسة:

- تطوير كل شكل من أشكال التعاون المشترك في الجزائر أو خارجها مع شركات جزائرية أو أجنبية؛
- إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحياسة وهذا من أجل توسيع مجال نشاطها؛
- المساهمة في التنمية المحلية بتغطية كامل التراب الوطني بالطاقة ؛
- دعم الاقتصاد الوطني من خلال تطوير شبكة الكهرباء والغاز باعتبار الطاقة الكهربائية عامل مهم ورئيسي للتنمية وتطوير الاستثمار الصناعي وكذا الفلاحي والزراعي ومختلف المجالات ؛
- المساهمة في محاربة النزوح الريفي وهذا بتوفير الكهرباء الريفية وكذا ربط الريف بشبكة الغاز؛
- الالتزام بمراعاة المساواة بين جميع الزبائن عند وجود شروط متطابقة؛

- السهر على ضمان التموين بالطاقة الكهربائية و الغازية لزيائنها الكرام و ذلك ضمن شروط الأمان و الاستمرارية و النوعية؛
- تلبية كل طلبات التموين بالطاقة الكهربائية و الغازية مع مراعاة كل من شروط الاستمرارية و النوعية ؛
- ضمان إنجاز برامج تطوير الشبكات الكهربائية والغازية و مواكبة التكنولوجيات الحديثة.

ثالثا- الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

شكل (1-2): يبين الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من مصلحة الموارد البشرية 2024

المطلب الثالث: التقديم بالمؤسسة محل الدراسة - مديرية توزيع الكهرباء والغاز المسيلة-

سيتم التعرف على مديرية توزيع الكهرباء والغاز - المسيلة - وكذا هيكلها التنظيمي.

أولاً- التعريف بمديرية التوزيع بالمسيلة ميدان الدراسة

مديرية التوزيع بالمسيلة من ضمن 16 مديرية تابعة للمديرية الجهوية للشرق بقسنطينة، فكانت أول انطلاقة لها في 1979/01/02، وقد وضعت في خدمة زبائنها، الذين يفوق عددهم 230717 زبون في الكهرباء و 139213 زبون في الغاز، 5 مقاطعات كهرباء و 5 مقاطعات غاز و 7 وكالات تجارية (2 منهم انطلقتهم كانت في بداية سنة 2018)؛

وهي تدير شبكة كهربائية طولها يصل إلى 5491 كم توتر منخفض و 5965 كم توتر متوسط وشبكة للغاز تفوق 3729 كم، وبتعداد إجمالي للعمال يصل إلى 680 عامل. و الجدول التالي يلخص المعطيات المتعلقة بحجم نشاط المديرية الشركة.

جدول رقم (2-1): جدول يوضح حجم نشاط مديرية التوزيع بالمسيلة سنة 2024

البيان	تاريخ 2024/12/31
طول الشبكة الكهربائية	
توتر متوسط	5491 كم
توتر منخفض	5965 كم
عدد المحولات	6466
طول الشبكة الغازية	3729 كم
عدد زبائن الكهرباء	230717
عدد زبائن الغاز	139213
عدد العمال	920
رقم الأعمال	10 755 مليون دينار

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مصلحة مراقبة التسيير 2024

قبل أن نتطرق للهيكل التنظيمي للمديرية لا بأس أن نوضح بعض المصطلحات

الجدول رقم (2-2) أنواع الطاقة الكهربائية و الغازية

الاختصار	المعنى	النوع
BT	Basse Tension	التوتر المنخفض
MT	Moyenne Tension	التوتر المتوسط
HT	Haute Tension	التوتر المرتفع
BP	Basse Pression	الضغط المنخفض
MP	Moyenne Pression	الضغط المتوسط
HP	Haute Pression	الضغط العالي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مصلحة مراقبة التسيير 2024

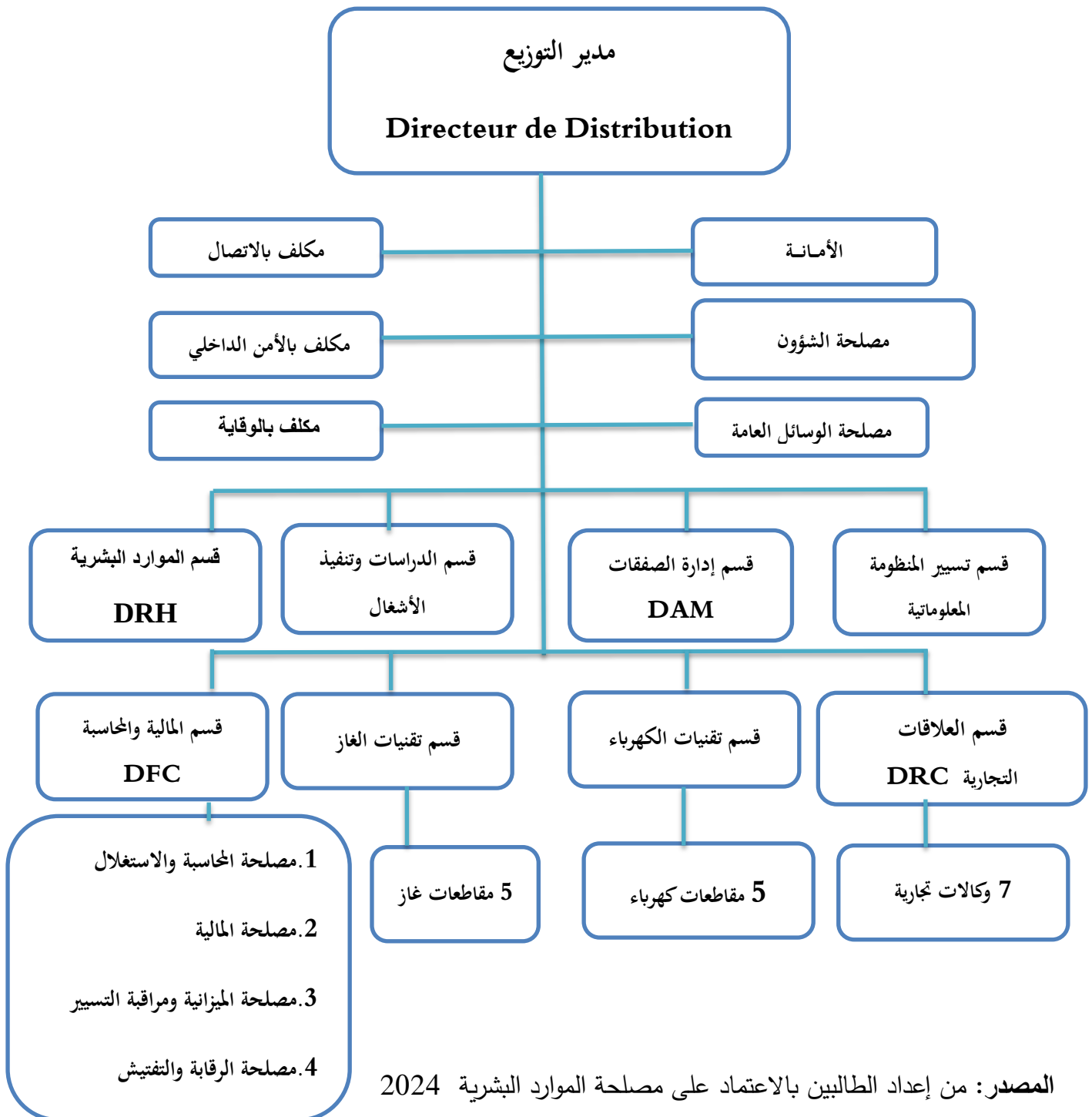
الجدول رقم (2-3) أنواع الزبائن

الاختصار	النوع	مصلحة المتابعة
BT BP	Abonnés ordinaires زبائن عاديين	الوكالات التجارية
	Facturation sur mémoire فترة في مذكرة	الوكالات التجارية قسم العلاقات التجارية
MT MP	خواص	قسم العلاقات التجارية
	طابع إداري	
HT HP	خواص	
	طابع إداري	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مصلحة مراقبة التسيير 2024

نلاحظ أنه إذا تعلق الأمر بالنوع المنخفض من الطاقة الكهربائية والغازية (BT-BP) فهنا نتكلم عن حالتين الأولى زبون عادي (تسييره يكون من مهام الوكالات التجارية) والثانية زبون ذو طابع إداري فوترته تكون في شكل مذكرة (Facturation sur mémoire) وتسييره ينقسم بين الوكالات التجارية (جمع الكشوف، مراقبة العدادات، إصلاح الأعطاب إن حدثت...) وبين قسم العلاقات التجارية (علاقة مع الزبون، فوتر، تحصيل ديون...).

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع المسيلة.



ثانيا- الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية DFC

يعتبر هذا القسم هام جدا وحساس حيث يقوم بمهام عديدة ومتنوعة ومن بينها طريقة تسيير ميزانية المؤسسة وكذا الدور المنوط بها فيما يخص الرقابة على جميع الوثائق المحاسبية ويتكون القسم من أربعة مصالح هي:

1. مصلحة المحاسبة والاستغلال: تقوم هذه المصلحة ب:

- التسجيل المحاسبي لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة والتأكد من صحتها ومن بين هذه العمليات: الصندوق، الأجور، الفواتير المبيعات، المشتريات؛
- مسك الدفاتر المحاسبية؛
- مسك جباية المؤسسة؛
- إعداد القوائم المالية للمؤسسة.

2. مصلحة المالية:

- هي المسؤولة عن تسديد ديون الموردين وكل الديون الأخرى؛
- مسك الحسابات البنكية والبريدية للمؤسسة؛
- اعداد المقاربة البنكية والمتابعة اليومية مع البنك وبريد الجزائر؛
- هي المسؤولة عن العلاقات مع المؤسسات المالية.

3. مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:

- إعداد الميزانية التقديرية السنوية للمؤسسة؛
- متابعة ومراقبة الأهداف المسطرة.

4. مصلحة المراقبة والتفتيش: وهي مصلحة حديثة النشأة انطلقت سنة 2018 هدفها:

- حماية الأصول والمركز المالي الشركة؛
- السهر على متابعة تنفيذ الاجراءات الخاصة بكل مصالح الشركة؛
- تحسين اداء المسيرين؛
- العمل على تقليل المخاطر الناجمة عن سوء التسيير وعدم تنفيذ الاجراءات والقوانين الداخلية.

المبحث الثاني: تقييم الوضعية المالية باستخدام أدوات التحليل المالي المتقدم

بعد تقديم المؤسسة محل الدراسة، سيتم في هذا المبحث اجراء الدراسة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال تطبيق النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، وعرض النتائج المتوصل اليها و الكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام كل من جدول التمويل وجدول السيولة.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن والنسب المالية

سننتظر في هذا المطلب إلى تبيان التطورات الحاصلة على مستوى كل من الأصول والخصوم ونتائج هذه المؤسسة خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2023 وذلك عن طريق عرض القوائم المالية الخاصة بها (ميزانية الأصول، ميزانية الخصوم، جدول حسابات النتائج)، ويمكن إختصارها في مايلي:

الفرع الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة للفترة 2022 - 2023

أولا- الميزانية

الجدول رقم (2-4): جانب الأصول لميزانية المؤسسة للسنة المالية 2022 و 2023 (1ون = 10^3 دج)

الأصول	2022	2023
مجموع الأصول الغير الجارية	47 632 652,45	54 896 897,26
مجموع الأصول الجارية	13 701 826,37	17 591 689,92
المجموع العام للأصول	61 334 478,83	72 488 587,18

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة، (الملحق رقم 01.02)

الجدول رقم (2-5): جانب الخصوم لميزانية المؤسسة للسنة المالية 2022 و 2023 (1ون = 10^3 دج)

الخصوم	2022	2023
مجموع الأموال الخاصة	24 172 737,56	24 886 902,66
مجموع الخصوم الغير الجارية	8 726 085,66	10 899 914,11
مجموع الخصوم الجارية	8 892 235,85	15 742 700,20
المجموع العام للخصوم	41 791 059,07	51 529 516,97

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا- عرض جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للسنوات المالية (2022 - 2023) لمديرية توزيع الكهرباء والغاز المسيلة.

الجدول رقم (2-6): حساب النتائج حسب الطبيعة للسنة المالية 2022 و 2023 (1 ون = 10^3 دج)

البيان	السنة المالية 2023	السنة المالية 2022
مبيعات ونواتج ملحقة	10 754 743,94	9 831 317,58
إعانات الاستغلال	0,00	0,00
1. إنتاج السنة المالية	10 754 743,94	9 831 317,58
مشتريات مستهلكة	– (73 888,14)	– (74 175,90)
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	– (9 889 584,52)	– (10 082 551,31)
2. استهلاك السنة المالية	– (9 963 472,66)	– (10 156 727,21)
3. القيمة المضافة للاستغلال (2 – 1)	791 271,28	– (325 409,63)
أعباء المستخدمين	– (1 516 899,74)	– (1 431 634,77)
ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة	– (143 685,82)	– (185 702,84)
4. فائض الإجمالي للاستغلال	– (869 314,28)	– (1 942 747,24)
نواتج عملياتية أخرى	455 520,90	443 418,64
أعباء عملياتية أخرى	– (37 473,40)	– (34 123,39)
أداء خدمات مستلمة أخرى	– (42 820,65)	– (0,00)
مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة	– (1 565 292,90)	– (1 474 100,75)
استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	42 692,39	119 681,10
أداء خدمات مستلمة قطاعات مساعدة	– (4 616,43)	– (13 637,42)
5. النتيجة العملياتية	– (2 021 304,37)	– (2 901 509,06)
النتيجة العملياتية قبل الضريبة	– (2 021 304,37)	– (2 901 509,06)
ضرائب عن النتائج	0,00	0,00
مجموع النواتج من الأنشطة العادية	11 414 872,65	10 539 663,91
مجموع الأعباء من الأنشطة العادية	– (13 436 177,02)	– (13 441 172,97)
6. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	– (2 021 304,37)	– (2 901 509,06)
أعباء خارج الاستغلال	0,00	0,00
نواتج خارج الاستغلال	0,00	0,00
7. النتيجة غير العادية	0,00	0,00
8. النتيجة الصافية للسنة المالية	– (2 021 304,37)	– (2 901 509,06)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: إعداد الميزانية الوظيفية وحساب مؤشرات التوازن المالي

الجدول رقم (2-7): الميزانية الوظيفية للسنة المالية 2022 (1 ون = 10^3 دج)

الاستخدامات	المبالغ	%	الموارد	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	47 632 652,45	77,66	الموارد الثابتة	52 442 242,98	85,50
			الأموال الخاصة	52 151 113,96	85,03
			الديون المالية	291 129,02	0,47
الأصول المتداولة	13 701 826,37	22,34	الخصوم المتداولة	8 892 235,85	14,50
للاستغلال	13 568 193,54	22,12	للاستغلال	8 892 235,85	14,50
خارج الاستغلال	—	—	خارج الاستغلال	—	—
خزينة الأصول	133 632,83	0,22	خزينة الخصوم	0,00	0,00
المجموع	61 334 478,83	100	المجموع	61 334 478,83	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (2-8): الميزانية الوظيفية للسنة المالية 2023 (1 ون = 10^3 دج).

الاستخدامات	المبالغ	%	الموارد	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	54 896 897,26	75,73	الموارد الثابتة	56 745 886,98	78,28
			الأموال الخاصة	56 432 009,45	77,85
			الديون المالية	313 877,53	0,43
الأصول المتداولة	17 591 689,92	24,27	الخصوم المتداولة	15 742 700,20	21,72
للاستغلال	17 310 395,15	23,88	للاستغلال	15 742 700,20	21,72
خارج الاستغلال	0,00	0,00	خارج الاستغلال	0,00	0,00
خزينة الأصول	281 294,77	0,39	خزينة الخصوم	0,00	0,00
المجموع	72 488 587,18	100	المجموع	72 488 587,18	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

حساب مؤشرات التوازن المالي (FRNG ،BFR،TN) للسنة المالية 2022 - 2023

الجدول رقم (2-9): مؤشرات التوازن المالي للسنة المالية 2022 (1 ون = 10^3 دج)

البيان	الطريقة	العملية الحسابية	النتيجة (2022)
FRNG	من أعلى الميزانية	القانون = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة	4 809 590,53
		= 47 632 652,45 - 52 442 242,98	

4 809 590,53	القانون = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة	من أسفل الميزانية	
	$8\,892\,235,85 - 13\,701\,826,37 =$		
4 675 957,69	القانون = (أ م الاستغلال + أ م خ الاستغلال) - (خ م الاستغلال + خ م خ الاستغلال)	—	BFR
	$(0 + 8\,892\,235,85) - (0 + 13\,568\,193,54) =$		
133 632,83	القانون = خزينة الأصول - خزينة الخصوم	طريقة رقم 01	TN
	$0 - 133\,632,83 =$		
133 632,84	$BFR - FRNG =$	طريقة رقم 02	TN
	$4\,675\,957,69 - 4\,809\,590,53 =$		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة مصلحة المالية والمحاسبة

التعليق على مؤشرات التوازن لسنة 2022:

- التعليق على رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG): بما أن $FRNG > 0$ موجب يعني أن المؤسسة حققت قاعدة التوازن المالي والوظيفي، أي أن الموارد الثابتة تغطي كامل الاستخدامات الثابتة وجزء من الأصول المتداولة؛

محققة بذلك فائض مالي مقدّر ب: 4 809 590,53 ون يستخدم لتمويل جزء من الأصول المتداولة، مما يوفر للمؤسسة هامش أمان مالي مريح.

- التعليق على احتياجات رأس المال العامل (BFR): إن تحقيق قاعدة التوازن الوظيفي خلال دورة الاستغلال يستوجب تغطية الأصول المتداولة عن طريق الموارد المتداولة، وإذا كانت الأصول المتداولة خارج خزينة الأصول أكبر من الخصوم المتداولة خارج خزينة الخصوم فهذا يعني وجود احتياجات للتمويل، يتم تغطية احتياجات التمويل عن طريق رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

BFR موجب: يعبر عن وجود احتياجات لتمويل دورة الاستغلال ناتج عن عجز تغطية الخصوم المتداولة للأصول المتداولة خارج الخزينة، يتم تغطية هذا العجز المقدّر ب: 4 675 957,69 ون عن طريق رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

- التعليق على الخزينة الصافية (TN): الخزينة الصافية موجبة، تعبر عن حالة من التوازن المالي أي تعبر عن وضعية مالية جيدة للمؤسسة حيث تمكنت من توفير سيولة نقدية تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها للغير؛

الخبزينة الصافية الموجبة لها دلالات إيجابية على صحة وضعية المؤسسة المالية، تشمل:

- قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل دون الحاجة إلى اقتراض أموال إضافية؛

- تُتيح الخزينة الصافية الموجبة للمؤسسة تمويل مشاريع جديدة دون الحاجة إلى الاقتراض أو زيادة رأس المال؛
 - تُساعد ذلك على توسيع نطاق أعمال المؤسسة وتحسين أرباحها؛
 - تُشير الخزينة الصافية الموجبة إلى قدرة المؤسسة على سداد ديونها في الوقت المحدد دون الحاجة إلى إعادة هيكلة الدين أو التخلف عن سداد الديون؛
 - يُعزز ذلك من سمعة المؤسسة المالية ويُمكنها من الحصول على قروض بشروط أفضل في المستقبل.
- حساب مؤشرات التوازن المالي للسنة المالية 2023:

الجدول رقم (2-10): مؤشرات التوازن المالي للسنة المالية 2023 (1 ون = 10^3 دج)

البيان	الطريقة	العملية الحسابية	النتيجة (2023)
FRNG	من أعلى الميزانية	القانون = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة	1 848 989,72
		$54\,896\,897,26 - 56\,745\,886,98 =$	
	من أسفل الميزانية	القانون = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة	1 848 989,72
		$15\,742\,700,20 - 17\,591\,689,92 =$	
BFR	—	القانون = (أ م الاستغلال + أ م خ الاستغلال) - (خ م الاستغلال + خ م خ الاستغلال)	1 567 694,95
		$(0 + 15\,742\,700,20) - (0 + 17\,310\,395,15) =$	
TN	طريقة رقم 01	خزينة الأصول - خزينة الخصوم	281 294,77
		$0 - 281\,294,77 =$	
TN	طريقة رقم 02	$BFR - FRNG =$	281 294,77
		$1\,567\,694,95 - 1\,848\,989,72 =$	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة مصلحة المالية والمحاسبة

التعليق على مؤشرات التوازن لسنة 2023:

- التعليق على رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG): بما أن $FRNG > 0$ موجب يعني أن المؤسسة حققت قاعدة التوازن المالي والوظيفي، أي أن الموارد الثابتة تغطي كامل الاستخدامات الثابتة وجزء من الأصول المتداولة؛
- محقة بذلك فائض مالي مقدّر بـ: 1 848 989,72 ون يستخدم لتمويل جزء من الأصول المتداولة، مما يوفر للمؤسسة هامش أمان مالي مريح.

- **التعليق على احتياجات رأس المال العامل (BFR):** إن تحقيق قاعدة التوازن الوظيفي خلال دورة الاستغلال يستوجب تغطية الأصول المتداولة عن طريق الموارد المتداولة، وإذا كانت الأصول المتداولة خارج خزانة الأصول أكبر من الخصوم المتداولة خارج خزانة الخصوم فهذا يعني وجود احتياجات للتمويل، يتم تغطية احتياجات التمويل عن طريق رأس المال العامل الصافي الإجمالي؛

BFR موجب: يعبر عن وجود احتياجات لتمويل دورة الاستغلال ناتج عن عجز تغطية الخصوم المتداولة للأصول المتداولة خارج الخزانة، يتم تغطية هذا العجز المقدّر بـ: 1 567 694,95 ون عن طريق رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

التعليق على الخزانة الصافية (TN): الخزانة الصافية موجبة، تعبر عن حالة من التوازن المالي أي تعبر عن وضعية مالية جيدة للمؤسسة حيث تمكنت من توفير سيولة نقدية تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها للغير.

- **حساب التغير في مؤشرات التوازن المالي (TN، BFR، FRNG):**

الجدول رقم (2-11): التغير في مؤشرات التوازن المالي (1 ون = 10^3 دج)

البيان	FRNG	BFR	TN
2023	1 848 989,72	1 567 694,95	281 294,77
2022	4 809 590,53	4 675 957,69	133 632,84
التغيرات في كل من:	Δ FRNG - 2 960 600,81	Δ BFR - 3 108 262,74	Δ TN + 147 661,93

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة مصلحة المالية والمحاسبة

الفرع الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية

يمكن تتبع نشاط مؤسسة سونلغاز - فرع التوزيع - انطلاقا من مجموعة من النسب المالية والتي يتم حسابها من خلال الوثائق المحاسبية التي تم الحصول عليها.

نسب الهيكل المالي:

الجدول التالي يوضح أهم نسب الهيكل المالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (2-12): نسب الهيكل المالي للفترة 2023-2022 (1 ون = 10^3 دج)

البيان	السنوات	2022	2023
الموارد الثابتة		52 442 242,98	56 745 886,98
الاستخدامات الثابتة		47 632 652,45	54 896 897,26
نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة		%109	%103
الديون المالية + خزانة الخصوم		291 129,02	313 877,53

56 432 009,45	52 151 113,96	التمويل الخاص
%0.6	%0.6	نسبة الاستدانة المالية = إ م / ت خ
15 676 94.95	46 759 57.69	BFRE
10 754 743,94	9 831 317,58	رقم الأعمال
%14.58	%47.56	وزن BFRE

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة مصلحة المالية والمحاسبة من خلال الجدول يمكن تحليل:

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة: نلاحظ أن نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة خلال السنتين 2022 و 2023 أكبر من الواحد، يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وبقي فائض استعمل في تمويل الأصول المتداولة.

نسبة الاستدانة المالية: نلاحظ أن هذه النسبة خلال السنتين كانت أقل من الواحد، يعني أن المؤسسة متحررة ماليا من ديونها.

وزن BFRE: وتعتبر عن مقدار احتياجات دورة الاستغلال بالنسبة لمداخل المؤسسة المعبر عنها برقم الأعمال CA، حيث نلاحظ في سنة 2022 يمثل BFRE نسبة 47.56% من رقم الأعمال، ولتغطية هذه الاحتياجات يلزم المؤسسة مدة زمنية تقدر بـ $0.4756 \times 360 = 171$ يوم، أما في سنة 2023 فيمثل نسبة 14.58% من رقم الأعمال ولتغطية هذه الاحتياجات يلزم المؤسسة مدة زمنية تقدر بـ $0.1458 \times 360 = 52$ يوم، وهذا مؤشر ايجابي على تحسن دورة التشغيل وكفاءة إدارة رأس المال العامل.

المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية باستخدام جدول التمويل

أولاً- إعداد الجزء الأول من جدول التمويل

حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقاً من النتيجة الصافية للسنة المالية:

الجدول رقم (2-13): حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقاً من النتيجة الصافية (1 ون 10^3 دج)

المبالغ	CAF انطلاقاً من نتيجة السنة المالية
- 2 021 304,37	النتيجة الصافية للسنة المالية
+ 1 565 292,9	ح/ 68: مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
- 42 692,39	ح/ 78: استرجاعات على خسائر القيمة والمؤونات
- 498 703,86	القدرة على التمويل الذاتي CAF

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم 04

إعداد الجزء الأول من جدول التمويل:

الجدول رقم (2-14): الجزء الأول من جدول التمويل (1 ون = 10^3 دج)

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
- 498 703,86	القدرة على التمويل الذاتي CAF	0,00	الأرباح الموزعة
0,00	التنازل عن الاستثمارات:	0,00	حيازة الاستثمارات:
0,00	- المعنوية	7 264 244,82	- المعنوية
0,00	- المادية	0,00	- المادية
22 748,51	- المالية	0,00	- المالية
4 779 599,36	الارتفاع في الديون المالية	0,00	تسديد الديون المالية
	الارتفاع في الأموال الخاصة	0,00	الانخفاض في الأموال الخاصة
4 303 644,01	المجموع	7 264 244,82	المجموع
4 303 644,01 - 7 264 244,82 = - 2 960 600,81			التغير في FRNG

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المؤسسة والملحق رقم 01.02.03.

ثانيا- الجزء الثاني من جدول التمويل

إعداد الجزء الثاني من جدول التمويل:

الجدول رقم (2-15): الجزء الثاني من جدول التمويل (1 ون = 10^3 دج)

التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ΔR_{ng}			
الرصيد (1) - (2) = (3)	الموارد (2)	الاحتياجات (1)	
		3 742 201,61	- التغير في عناصر الاستغلال:
	6 850 464,35		- التغير في أصول الاستغلال
			- التغير في ديون الاستغلال
-3 108 262,74			A ΔBFR_{ex}
		0,00	- التغير في عناصر خارج الاستغلال:
	0,00		- التغير في المدينون الآخرون
			- التغير في الدائنون الآخرون
0,00			B ΔBFR_{hex}
-3 108 262,74			(A+B=C) ΔBFR_G

- التغيرات في الخزينة:		147 661,94	
- التغير في المتاحات			
- التغير في ديون الخزينة	0,00		
D ΔT_{NG}	147 661,94		
C + D ΔFR_{NG}	- 2 960 600,81		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المؤسسة (الملحق رقم 01.02.03).

ثالثا: تحليل الوضعية المالية من خلال جدول التمويل

1.1. الجزء الأول من جدول التمويل

يلاحظ من خلال الجدول رقم (13.2) أن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ΔFR_{NG} سالب ويقدر بـ (2 960 600,81) - ون أي هناك انخفاض في رأس المال العامل الصافي الإجمالي وكان هذا بسبب الارتفاع في الاستخدامات والمتمثلة أساسا في عملية حيازة استثمارات جديدة التي تدخل ضمن سياسة الاستثمار المنتهجة من طرف المؤسسة حيث تسعى للتوسع والنمو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة على توزيع الكهرباء والغاز والتحسين من أداء شبكة التوزيع ما يحسن نوعية الخدمة لدى الزبون؛

أيضا يتضح أن للمؤسسة لديها عجز في قدرة التمويل الذاتي وذلك بسبب تحقيق خسارة على مستوى حساب النتائج تقدر بـ: (2 021 304,37) - ون تعود لأسباب تتعلق بطبيعة نشاط المؤسسة ومن بين الأسباب نجد تسقيف سعر بيع الكهرباء من طرف الدولة فالأمر الذي أدى إلى ضعف القيمة المضافة للمؤسسة وبالتالي تحقيق خسارة عالية، وكذلك سعر الكهرباء مدعم من طرف الدولة والتي تهتم بتعويض الخسارة الناتجة عن ذلك بإعانات الاستغلال لإعادة التوازن المالي إلا أن الإعانات لا تظهر في القوائم المالية الخاصة بمديرية التوزيع بالمسيلة وإنما تظهر على مستوى قوائم المجمع للمديرية العامة. (المؤسسة 2024)؛

كما يلاحظ أن المؤسسة تعتمد المؤسسة على الديون طويلة الأجل في تمويل نشاطها حيث أن هناك زيادة في الديون المالية تقدر بـ: 22 748,51 ون.

2.1. الجزء الثاني من جدول التمويل

من خلال تحليل الجزء الثاني من جدول التمويل يلاحظ بالنسبة (ΔBFR_{ex}) أن التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال سالب ويقدر بـ: $(3\ 108\ 262,74)$ - ون ما يعني أن هناك انخفاض في الاحتياج مقارنة بسنة 2022؛

أما بالنسبة ΔBFR_{hex} نلاحظ أن المؤسسة لا يوجد لها استخدامات وموارد خارج الاستغلال، وهذا لعدم وجود حقوق أخرى وموارد أخرى، أي أن المؤسسة تكتفي بالنشاط الرئيسي؛

أما بالنسبة (ΔT_{NG}) سجلت المؤسسة خزينة موجبة والمقدرة بـ: $147\ 661,94$ ون ناتج عن الانخفاض في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FR_{NG}) وكذا الانخفاض في احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFR_{ex}) ما أدى إلى تغير موجب على مستوى الخزينة أي ارتفاع في الخزينة والتي يمكن استغلالها لتحقيق عوائد في المستقبل وتجنب الفرصة الضائعة.

المطلب الثالث: تقييم الوضعية المالية باستخدام جدول سيولة الخزينة

بعد تقييم الوضعية المالية باستخدام جدول التمويل، سيتم عرض جدول سيولة الخزينة الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة وكذا تحليل أرصده.

أولاً- عرض جدول سيولة الخزينة

في هذا المطلب سيتم عرض جدول سيولة الخزينة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة للسنوات المالية.

الجدول رقم (2-16): جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة للسنوات المالية 2022 - 2023

(1 ون = 10^3 دج)

البيان	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة العمليات		
+ التحصيلات المقبوضة من الزبائن	8 227 971,16	10 106 256,81
+ تحصيلات أخرى	8 039,17	8 540,02
- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	336 342,22	161 010,99
- تسديدات أخرى	486 282,89	590 134,97
- فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة	598,29	985,07
- الضرائب المدفوعة الأخرى	- 51 738,95	- 69 181,55

9 431 847,35	7 464 525,77	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
0,00	0,00	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
9 431 847,35	7 464 534,88	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة العمليات (أ)
		تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار
8 408 201,96	3 818 957,66	- تسديدات لحيازة تسيّيات مادية أو معنوية
0,00	0,00	+ التحصيلات من التنازل عن تسيّيات مادية أو معنوية
0,00	0,00	- مدفوعات من أجل اقتناء تسيّيات مالية
0,00	0,00	+ التحصيلات من التنازل عن التسيّيات المالية
199,50 -	0,00	+ إعانات الاستثمار المستلمة
- 8 408 401,46	- 3 818 957,66	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
		تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
0,00	0,00	+ التحصيلات المتأتية من إصدار أسهم
0,00	0,00	- توزيع الأرباح
0,00	0,00	+ التحصيلات المتأتية من القروض
20,00	0,00	- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
0,00	0,00	+ إعانات الاستغلال المستلمة
12 351 491,39	4 694 675,69	+ التحصيلات بين الوحدات
19 831 091,84	12 730 760,68	- التسديدات بين الوحدات
- 7 479 620,45	- 8 036 084,98	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
- 6 456 174,57	- 4 390 516,87	تغيرات الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
133 632,83	566 682,42	الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
281 294,77	133 632,83	الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
147 661,94	- 433 049,59	تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: الوثائق المسلمة من طرف المؤسسة (الملحق رقم 05)

ثانيا- تحليل أرصدة جدول سيولة الخزينة

1. صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة العمليات

الملاحظ من خلال الجدول رقم (16.2) أن رصيد تدفقات الأنشطة العملياتية موجب خلال السنتين، وهذا مؤشر على قدرة المؤسسة على توليد النقد من نشاطها الرئيسي ما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بأنشطتها العملياتية.

2. صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمارية

الملاحظ من خلال الجدول رقم (16.2) أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية سالب خلال السنتين حيث قدرت سنة 2022 بـ: (3 818 957,66) - ون، وبعدها يرتفع بشكل أكبر ليصبح في سنة 2023 بـ: (8 408 201,96) - ون؛

هذا الأخير يدل على أن السياسة الاستثمارية المتبعة من طرف المؤسسة هي سياسة توسعية حيث قامت بحيازة استثمارات جديدة للنمو والتوسع مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على توزيع الكهرباء والغاز والتحسين من أداء شبكة التوزيع ما يحسن نوعية الخدمة لدى الزبون، كذلك العمل على تقديم خدمات لتوزيع الكهرباء والغاز للمناطق النائية وإحاقها بالمناطق الأخرى، وهو ما يشير إلى زيادة عدد الزبائن والمشاركين ما يعني زيادة الأرباح مستقبلاً.

3. صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويلية

الملاحظ من خلال الجدول رقم (16.2) أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية سالب خلال السنتين حيث قدرت سنة 2022 بـ: (8 036 084,98) - ون، ثم ينخفض سنة 2023 ليصبح صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية مقدراً بـ: (7 479 620,45) - ون.

- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في مديرية التوزيع المسيلة (المؤسسة 2024)

بالنسبة لسياسة التمويل لدى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز المسيلة الخاصة بكل من إصدار أسهم وسندات وعملية الاقتراض من البنوك هي من صلاحية المديرية العامة؛
بالنسبة للتسديدات بين الوحدات تمثل التحويلات المالية لأرصدة حسابات التحصيل المختلفة، أما بالنسبة للتحصيلات بين الوحدات تمثل المبالغ المحولة من طرف المديرية الجهوية إلى حسابات التسديد لأن قرار تمويل الاستثمارات هو قرار مركزي بيد الإدارة العامة.

4. تغير الخزينة خلال الفترة:

إن مديرية توزيع الكهرباء والغاز تولي أهمية كبيرة لتسيير الخزينة وإدارة تدفقاتها النقدية ويتجلى هذا بالحرص على المتابعة اليومية والدقيقة لمختلف حسابات التحصيل وكذا حسابات التسديد إيماناً منها بأن المسير المالي له دور كبير في التحكم في التكاليف المالية الناجمة عن الحصول على النقد وإدارة التدفقات النقدية والمساعدة في اتخاذ القرارات المالية لذلك عملت الشركة على إقامة تربية تكوينية

وملتقيات علمية للأعوان وموظفي مصلحة المالية لرفع كفاءة أدائهم والتحكم الجيد والأمثل في تسيير الخزينة؛

يظهر من خلال الجدول رقم (16.2) أن التغير في تدفقات الخزينة خلال سنة 2022 سالب أي عجز بمقدار (433 049,59) - ون وهذا العجز راجع إلى أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة العملياتية بالرغم من انه فائض لكنه غير قادر على تغطية العجز الحاصل في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية؛

أما خلال سنة 2023 نلاحظ أن هناك تحسن الوضع النقدي للمؤسسة حيث حققت تغير موجب بمقدار 147 661,94 ون هذا الارتفاع يعود سببه إلى الارتفاع في التحصيلات من الزبائن على مستوى صافي تدفقات الخزينة من الأنشطة العملياتية حيث تمكنت المؤسسة من تغطية العجز الحاصل على مستوى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بفشل المؤسسة محل الدراسة

لمزيد من الدقة في التنبؤ بالوضع المستقبلي للمؤسسات من ناحية قدرتها على الاستمرار أو فشلها سنعتمد في دراستنا على أهم النماذج الكمية للتنبؤ بفشل مؤسسة سونلغاز - فرع التوزيع -.

المطلب الأول: نموذج Altman

يتضمن الجدول الموالي قيمة Z بالنسبة لنموذج ألتمان وهي كما يلي:

جدول رقم (2-17): قيمة Z بالنسبة لنموذج ألتمان للفترة (2022 - 2023)

البيان	السنوات	2022	2023
رأس المال العامل		4 618 293,65	1 658 015,89
مجموع الأصول		41 791 059,07	51 529 516,97
$X_1 = \text{ر م ع} / \text{م أ}$		0,1105	0,0321
الأرباح المحتجزة		-(31 881,96)	00
مجموع الأصول		41 791 059,07	51 529 516,97
$X_2 = \text{أ م} / \text{م أ}$		-0,0008	00
الأرباح قبل الفوائد والضرائب		-(2 021 304,37)	-(2 901 509,06)
مجموع الأصول		41 791 059,07	51 529 516,97
$X_3 = \text{أ ق ف ض} / \text{م أ}$		-0,0483	-0,0563

24 886 902,66	24 172 737,56	القيمة الدفترية لحقوق المساهمين
26 642 614,30	17 618 321,51	مجموع الالتزامات
0,9341	1,3720	$X_4 = \text{ق س ح م} / \text{م أ}$
10 754 743,94	9 831 317,58	صافي المبيعات
51 529 516,97	41 791 059,07	مجموع الأصول
0,2087	0,2352	$X_5 = \text{ص م} / \text{م أ}$

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المحاسبية محل الدراسة

ونظرا لعدم إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية على الشركات غير المدرجة في السوق

المالية، تم تطبيق نموذج Zeta الذي قام Altman بتطويره سنة 1977، حيث استبدل القيمة السوقية

لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية وقام بتعديل معاملات التمييز حسب الصيغة التالية:

سنة 2022:

$$Z=0,717(0,1105)+0,847(-0,0008)+3,107(-0,0483)+0,420(1,3720)+0,998$$

$$(0,2352)$$

$$Z=0,7394$$

سنة 2023:

$$Z=0,717(0,0321)+0,847(00)+3,107(-0,0563)+0,420(0,9341)+0,998 (0,2087)$$

$$Z=0,4486$$

نلاحظ أن: $Z < 1.81$ ، فإن المؤسسة مصنفة ضمن المنطقة الخطرة (Zone of Distress)، مما

يعني أن هناك احتمالا كبيرا للفشل المالي في المستقبل القريب.

التفسير:

☞ انخفاض قيمة Z بين 2022 و 2023 يدل على تدهور في الوضع المالي للمؤسسة؛

☞ القيم السالبة لمؤشرات الأرباح (X_2 و X_3) تعكس وجود خسائر متراكمة وتشغيلية، ما يؤدي إلى

انخفاض مؤشرات الربحية وبالتالي خفض قيمة المؤشر العام؛

☞ بالرغم من استقرار حقوق المساهمين نسبيا، إلا أن عدم تحقيق أرباح يشير إلى خلل في الهيكل

التشغيلي أو كفاءة استغلال الموارد.

المطلب الثاني: نموذج KIDA

يتضمن الجدول الموالي قيمة Z بالنسبة لنموذج كيدا (Kida) وهي كما يلي:

جدول رقم (2-18): قيمة Z بالنسبة لنموذج كيدا للفترة (2022 - 2023)

البيان	السنوات	2022	2023
صافي الربح بعد الضريبة		- (2 021 304,37)	- (2 901 509,06)
مجموع الأصول		41 791 059,07	51 529 516,97
$X_1 = \text{ص ر ب ض} / \text{م أ}$		-0,0484	-0,0563
حقوق المساهمين		24 172 737,56	24 886 902,66
مجموع الالتزامات		17 618 321,51	26 642 614,30
$X_2 = \text{ح م} / \text{م أ}$		1,3720	0,9341
الأصول الجارية		13 510 529,50	17 400 716,09
الخصوم الجارية		8 892 235,85	15 742 700,20
$X_3 = \text{أ ج} / \text{خ ج}$		1,5193	1,1053
صافي المبيعات		9 831 317,58	10 754 743,94
مجموع الأصول		41 791 059,07	51 529 516,97
$X_4 = \text{ص م} / \text{م أ}$		0,2573	0,6245
النقدية		132 166,17	279 876,14
مجموع الأصول		41 791 059,07	51 529 516,97
$X_5 = \text{ن} / \text{م أ}$		0,0031	0,0054

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المحاسبية محل الدراسة

سنة 2022:

$$Z = 1,042(-0,0484) + 0,42(1,3720) - 0,461(1,5193) - 0,463(0,2573) + 0,271(0,0031)$$

$$Z = - 0,2928$$

سنة 2023:

$$Z = 1,042(-0,0563) + 0,42(0,9341) - 0,461(1,1053) - 0,463(0,6245) + 0,271(0,0054)$$

$$Z = - 0,4635$$

النموذج يشير إلى أن المؤسسة تقع ضمن فئة المؤسسات المعرضة للفشل المالي، وذلك بسبب

القيم السالبة للمؤشر العام Z.

التفسير:

كما يُلاحظ أن صافي الربح بعد الضريبة ظلّ سالبًا في كلتا السنتين، ما يعكس استمرار الخسائر المالية للمؤسسة، ويظهر ضعفًا في أدائها التشغيلي، رغم التحسن الطفيف في بعض المؤشرات الأخرى مثل السيولة (النقدية) والأصول الجارية؛

كما أن النسب الإيجابية لحقوق المساهمين (X2)، ورغم أهميتها، إلا أنها لا تكفي لتعويض الخسائر التشغيلية ومحدودية الكفاءة المالية، ويفهم من ذلك أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على مواردها الذاتية لمواجهة أعبائها، دون تحقيق نتائج مالية إيجابية تضمن لها الاستدامة.

المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج

رغم أن نتائج كلا النموذجين تشير بوضوح إلى أن المؤسسة معرضة للفشل المالي، إلا أنها مازالت تستمر في نشاطها التشغيلي، وهذا يمكن تفسيره عبر مجموعة من العوامل:

1. الدعم الحكومي أو التنظيمي:

بما أن سولغاز مؤسسة عمومية في قطاع حيوي (الكهرباء والطاقة)، فمن المحتمل أن تستفيد من دعم مباشر من الدولة لضمان استمرارية تقديم الخدمة للمواطنين.

2. طبيعة النشاط غير الربحي الكامل:

قد تكون الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة ليست فقط تحقيق الربح، بل أيضا تقديم الخدمة العامة ما يجعل تقييها المالي التقليدي غير كاف.

3. وجود إصلاحات أو إعادة هيكلة:

من المحتمل أن المؤسسة تعمل على إصلاحات داخلية لم تظهر نتائجها بعد في البيانات المالية.

4. قصور النماذج التقليدية في التنبؤ بالمؤسسات العامة:

النماذج الكمية، مثل ZETA و KIDA، صممت أساسا للمؤسسات الخاصة الهادفة للربح، لذا قد لا تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسات العمومية بشكل دقيق.

خلاصة الفصل:

مما سبق وبعد إجراء الدراسة التطبيقية على مديرية توزيع الكهرباء والغاز المسيلة خلال السنوات المالية 2022 و 2023 فإنه تم التوصل إلى أن هناك مجموعة من المؤشرات والنسب المالية تسمح بإعطاء صورة أولية عن الوضعية المالية للمؤسسة المتمثلة في أن مؤسسة سونلغاز قد حققت توازن مالي على مدار سنوات الدراسة وذلك لتحقيقها خزينة موجبة كما أن التغير في احتياج رأس المال العامل من خلال جدول التمويل سالب دلالة على انخفاض الاحتياج وكذا إعطاء نظرة مستقبلية عن الحالة المالية للمؤسسة ووضعيته من خلال جدول سيولة الخزينة بالنسبة لمتخذي القرارات " قرار الاستثمار، قرار التمويل ، قرار توزيع الأرباح ".

كما قمنا في دراستنا هذه بتطبيق أهم الأساليب الحديثة تمثلت في نماذج التنبؤ بالفشل المالي (ألتمان و كيدا) وتفسير النتائج المتحصل عليها حيث توصلنا إلى أن مؤسسة سونلغاز مهددة بالفشل المالي أي أنها في منطقة خطر، ولهذا يجب عليها الاهتمام أكثر بالوضعية المالية لتفادي خطر الوقوع في الفشل المالي.

الخاتمة

خلاصة:

على ضوء الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي التي تناولنا بها موضوع " استخدام أدوات التحليل المالي المتقدم في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بفشلها بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بولاية المسيلة" عالجت هذه المذكرة الدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي المتقدم في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بفشلها، ومن خلال دراستنا النظرية تبين لنا أن التحليل المالي يلعب دورا هاما للكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة وهذا مادفعا للبحث حول مختلف النسب والمؤشرات المالية والتعرف على التحليل الديناميكي وأهم أدوات المتمثلة في جدول التمويل وجدول سيولة الخزينة.

أما في دراستنا التطبيقية اخترنا في بحثنا هذا إحدى أهم الطرق التي تساهم في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية المستقبلية ألا وهي النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والآفاق المستقبلية، يتم ذكرها فيما يلي:

نتائج إختبار الفرضيات:

على ضوء ماتطرقنا إليه يمكن التحقق من فرضيات الدراسة كما يلي:

1- اختبار الفرضية الأولى:

- إن الفرضية الأولى التي مفادها: " تعتبر النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي أدوات فعالة في تقييم الوضعية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة "محقة، حيث تعتبر النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من الأدوات الأساسية والمهمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وتبرز فعاليتها من خلال توفير تحليل شامل يساعد في فهم أداء المؤسسة واستقرارها المالي.

2- اختبار الفرضية الثانية:

- أما فيما يخص الفرضية الثانية والتي مفادها: " تتيج المعلومات المستخرجة من جدول التمويل وجدول سيولة الخزينة تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل سياسات الاستثمار التمويل، وتوزيع الأرباح " فقد تم اثبات صحتها، بحيث تتيج المعلومات المستمدة من جدول التمويل وجدول سيولة الخزينة من إجراء تحليل شامل للسياسات المالية للمؤسسة حيث يوضح جدول التمويل الهيكل المالية وحجم الاستثمارات الجديدة والمتنازل عنها وقيمة الأرباح الموزعة

وأيضاً جدول السيولة من خلال التدفقات النقدية الخاصة بالجانب الاستثماري وسياسة توزيع الأرباح.

3- اختبار الفرضية الثالثة:

- أما الفرضية الثالثة والتي مفادها " يمكن للنماذج المستخدمة بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز التنبؤ بالفشل المالي لفترة زمنية معينة " فتؤكد نتائج الدراسة على فعالية نماذج Altman و kida في التنبؤ المبكر بالفشل المالي، حيث أظهرت نتائج واقعية للمؤسسة خلال فترة الدراسة 2022-2023، مما يمكن من اتخاذ إجراءات وقائية قبل حدوث الأزمات.

نتائج الدراسة

أ/ الجانب النظري:

- أدوات التحليل المالي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال اكتشاف نقاط القوة وتدعيمها ونقاط الضعف ومعالجتها؛
- التحليل الساكن يعطي صورة آنية للوضعية المالية، بينما التحليل الديناميكي يسمح بتتبع تغيرات الوضع المالي عبر الزمن، مما يجعله أكثر ملاءمة للبيئات المتقلبة؛
- الفشل المالي لا يعني توقف المؤسسة وتصفيتها وإنما هو مرحلة تسبق ذلك؛
- تعتبر النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل كإشارات مبكرة قبل حدوث الفشل المالي بفترة زمنية مناسبة من أجل اتخاذ التصحيحات اللازمة.

ب/ الجانب التطبيقي:

- بالنسبة لمختلف القوائم المالية، وخاصة الميزانية حققت المؤسسة توازناً مالياً مريحاً خلال سنوات الدراسة، كون أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي كان موجباً أي أن هناك فائض مالي مما مكنها من تحقيق توازن على مدار السنتين 2022-2023 كما ظهر احتياج في رأس المال العامل والذي تمكنت من تغطيته من خلال الفائض المحقق في رأس المال العامل الصافي الإجمالي مما وفر لها هامش أمان وبالتالي توازن مالي؛
- من خلال جدول التمويل سجل رأس المال العامل الإجمالي تغيراً سالباً، ما يشير إلى انخفاض في رأس المال العامل الصافي الإجمالي نتيجة ارتفاع الاستخدامات، خاصة في الاستثمارات

الجديدة كما أن التغير في الموارد لم يكفي لتغطية التغير في الاستخدامات وهذا راجع لأسباب تتعلق بطبيعة المؤسسة؛

- في الجزء الثاني من جدول التمويل، تحقق تغير سالب في احتياج رأس المال العامل دلالة على وجود انخفاض في الاحتياج، ما أدى إلى تحقيق تغير موجب في خزينة المؤسسة؛
- من خلال جدول سيولة الخزينة، حققت المؤسسة أنشطة عملياتية موجبة خلال السنتين 2022 - 2023 مما يدل على أن التحصيلات أكبر من التسديدات، هذا جعل المؤسسة في وضعية مالية جيدة بخصوص نشاطها العملياتي؛
- كما حققت المؤسسة رصيد سالب من الأنشطة الاستثمارية خلال سنوات الدراسة أي المدفوعات أكبر من المقبوضات، بقيم قدرت على التوالي بـ: (3 818 957,66) - ون و بـ: (8 408 201,96) - ون هذه المبالغ تمثل قيمة الاستثمارات التي قامت المؤسسة بإنجازها خلال السنوات 2022 - 2023 وهذا يوضح أن المؤسسة تعمل على إستراتيجية توسعية وكذا النمو، وبما أنها سالبة فإنها تفسر عدم قيام المؤسسة بأي عملية تحصيل ناتجة عن عملية تنازل عن التثبيات؛
- حققت المؤسسة أنشطة تمويلية سالبة خلال 2022 - 2023 يوضح هذا أن التسديدات أكبر من التحصيلات، وهذا يفسر على أن مدفوعات المؤسسة الفرع للمؤسسة الأم كانت كبيرة جداً؛
- على الرغم من هذه النتائج، التي توحى لتعرض مؤسسة سونلغاز للفشل المالي إلا أنها لازالت تزاوّل نشاطها بصفة عادية وهذا راجع للدعم التي تقدمه الدولة للمؤسسة سعياً منها لتحقيق أهدافها الاجتماعية.

الاقتراحات

- من خلال دراسة الجوانب المختلفة لهذا الموضوع، يمكن الخروج بجملة من الاقتراحات نذكر منها:
- الاهتمام بالنسبة والمؤشرات المالية لما لها من أهمية بالغة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛
 - إعطاء أهمية لجدول التمويل كونه يحمل معلومات مكملّة وموضحة لباقي القوائم المالية وهذا من أجل تحليل وتقييم سياسة المؤسسة، ووضعيتها المالية؛
 - ينبغي العمل بشكل دائم بجدول سيولة الخزينة نظراً لأهميته الكبيرة في توضيح حركة الأموال وتحديد مستوى سيولة الخزينة؛

- ينبغي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر الاعتماد على النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل لمعرفة الوضع الحالي لها والتنبؤ بالمستقبل؛

الآفاق المستقبلية

- حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع النظرية والتطبيقية قدر الإمكان، ونرجو أن تكون بمثابة انطلاقة لدراسات أخرى أكثر تعمقا تهتم بـ:
- الآثار المترتبة عن غياب التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية؛
 - أهمية التحليل المالي الديناميكي في تحديد الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة الاقتصادية وتحسين عملية صنع القرار؛
 - معوقات تطبيق النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. (2011). التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات (الطبعة 2). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
2. حمزة محمود الزبيدي. (2000). التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي (الطبعة 1). عمان، الأردن: مؤسسة الورق للنشر والتوزيع.
3. الشيخ مصطفى فهمي. (2008). التحليل المالي (الطبعة 1). رام الله، فلسطين: SME Financial.
4. خميسي شيخة. (2010). التسيير المالي للمؤسسة. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
5. سالم محمد عبود، محمد فهمي البرزنجي. (2019). التحليل المالي منهج تحليلي لتقويم الأداء ودعم العملية الادارية (الطبعة 1). بغداد: دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية.
6. شعيب شنوف. (2012). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS (الطبعة 1). عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
7. عبد الحليم كراجة، علي ربابعة، ياسر السكران، موسى مطر، توفيق عبد الرحيم يوسف. (2000). الإدارة والتحليل المالي (الطبعة 1). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
8. قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى. (2011). تحليل ومناقشة القوائم المالية (الطبعة 1). بيروت: الدار النموذجية للطباعة والنشر.
9. لطرش وليد، عياد السعدي. (2017). الإدارة المالية الحديثة مدخل لتحليل القوائم الماية حسب النظام المحاسبي المالي -SCF-. برج بوعرييج: دار النشر جيطلي.
10. مبارك لسوس. (2012). التسيير المالي (الطبعة 2). ديوان المطبوعات الجامعية.
11. مجدي الجعبري. (2014). التحليل المالي المتقدم (الطبعة 1). نصر، مصر: الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع.
12. محمد الصيرفي. (2014). التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية (الطبعة 1). القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

13. محمد الفاتح محمود البشير المغربي. (2022). التحليل المالي (الطبعة 1). القاهرة، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
14. محمود الخاليلة. (1998). التحليل المالي بإستخدام البيانات المحاسبية (الطبعة 2). دائرة المكتبة الوطنية.
15. منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور. (2000). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. عمان: مطبعة الطليعة.
16. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة. (2009). تحليل القوائم المالية (الطبعة 2). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
17. نبيل عبد السلام شاكر. (2006). الفشل المالي للمشروعات. القاهرة، مصر: كتب عربية للنشر الالكتروني.
18. وليد ناجي الحياي. (2007). التحليل المالي (الطبعة 1). الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
19. وليد ناجي الحياي. (2009). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي (الطبعة 1). عمان، الأردن: دار الاثراء للنشر والتوزيع.
20. محمد صالح عبد اللطيف عسران. (2020). التحليل المالي ومصادر تمويل المشروعات (الطبعة 1). القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المدمج.
21. خالد توفيق الشمري. (2010). التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجودى المشاريع (الطبعة 1). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- ب- الأطروحات والرسائل
22. أيمن فريد. (2013). إستخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
23. باصو رضوان. (2018). دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

24. بومخلوف عبد النور. (2016). تقنيات وأساليب التحليل المالي الديناميكي في تقييم مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، سطيف: جامعة فرحات عباس.
25. جعفر عبد النور. (2020). حدود استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
26. خريفي حسام. (2023). دور المراجعة الخارجية في الحد من الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تيسمسيلت: جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي.
27. دراجي آمنة. (2015). دوس التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر 03.
28. رحيش سعيدة. (2020). قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة أحمد بوقرة.
29. طيب سارة. (2017). دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
30. عبد الرزاق عريف. (2008). أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
31. عبد الكريم خيرى. (2014). مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
32. عزت هاني عزت أبو شهاب. (2018). مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير). كلية الأعمال، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

33. ليديا فلاح. (2021). استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بفشلها (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعريريج: جامعة محمد البشير الابراهيمي.
34. مروى بلدي. (2024). استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك التجارية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. برج بوعريريج: جامعة محمد البشير الابراهيمي.
35. منال خلال. (2018). إمكانية تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نموذجاً للتنبؤ بالفشل المالي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
36. نبيلة يحي الشريف. (2024). مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على ضوء النظام المحاسبي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة -1: جامعة الحاج لخضر.
37. هادفي خالد. (2019). مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
38. وليد لطرش. (2014). دور سياسات إدارة السيولة في تحسين استغلال الموارد المالية للمؤسسة الاقتصادية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

ج- المجلات

39. اثير عباس عبادي، رياض مزهر عبد الله. (2022). اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي sherrod و springate. مجلة المنصور (36)، الصفحات 20 - 44.
40. المهدي الحجاج، بلال شيخي. (2014). تفسير أثر الإهلاك على التوازن المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2، الصفحات 243 - 261.

41. ايمان رضا محمد، رائد مجيد عبد محمد. (2022). استعمال بعض أساليب المحاسبة الادارية الحديثة ونماذج الفشل المالي وأثرها على استمرارية الوحدات الاقتصادية. مجلة كلية مدينة العلم، 14(1)، الصفحات 8 - 29.
42. جعفر عبد النور، كمال بن موسى. (2018). توظيف مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر. مجلة المدير، 5(7)، الصفحات 109 - 125.
43. جعفر عبد النور، كمال بن موسى. (2019). استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية. مجلة دراسات اقتصادية، 13(38)، الصفحات 322 - 333.
44. حمزة مفتاح، باكرية علي. (2024). دوس جداول التمويل في تفسير التغيرات في رأس المال العامل الصافي. مجلة المنهل الاقتصادي، 7(2)، الصفحات 751 - 768.
45. خريفي حسام، محي الدين محمود عمر. (2021). أهمية نماذج الفشل المالي كآلية للحكم على مدى قدرة المؤسسات على الاستمرارية باستخدام نموذجي ولتمان وكيدا. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 6(2)، الصفحات 25 - 268.
46. رحيش سعيدة، شنوف شعيب. (2019). التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجي sherrod و kida دراسة عينة من الشركات الجزائرية. مجلة البشائر الاقتصادية، 5(1)، الصفحات 556 - 569.
47. رضوان عمار، حسين قصيري. (2015). دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي. مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية القانونية، 5، الصفحات 127 - 146.
48. زهواني رضا، وصيف فائزة خير الدين، سمير بوعافية. (2017). دور الإدارة المالية في صنع القرار المالية. مجلة العلوم الادارية والمالية، 1، الصفحات 237 - 261.
49. عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفرا. (2017). أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 1، الصفحات 743 - 766.

50. علاء عبد الكريم هادي البلداوي، يسر فائق عباس. (2022). أهمية التشخيص المالي في اتخاذ القرارات باستخدام منهج التحليل المالي لشركة التأمين الوطنية (بحث تطبيقي). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، (68)، الصفحات 23 – 37.
51. قمان مصطفى، باكرية علي. (2018). مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم السياسة المالية للمؤسسة. مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، 2(3)، الصفحات 116 – 140.
52. كلثوم البز. (2016). التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة. مجلة معارف، 11(20)، الصفحات 365 – 380.
53. نعيمة برودي. (2020). دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 4(2)، الصفحات 95 – 114.
54. وكمال نور الدين، خليفة الحاج. (2016). التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة. مجلة الآفاق الاقتصادية، 1(1)، الصفحات 127 – 140.
55. يمينه مقدم، بكطاش فتيحة، بودبودة الزهراء. (2020). استخدام نموذج التمان لتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 5(1)، الصفحات 397 – 406.
- د- المداخلات العملية والندوات
56. خليفة الحاج. (2012). التشخيص المالي أداء لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة. الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، الصفحات 2 – 15، وهران: جامعة أحمد بن بلة.

الملاحق

الملحق رقم (01): ميزانية الأصول لمؤسسة سونلغاز - فرع التوزيع - لسنتي 2022/2021

SOCIETE SONELGAZ-Distribution		EXERCICE 2022			
CENTRE DD M/SILA		DATE			
BILAN ACTIF			Définitif		
ACTIF	note	brut 2022	amort 2022	2022	2021
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		9 925 561,54		9 925 561,54	9 925 561,54
Agencements et aménagements de terrains		41 034 545,02	14 215 300,43	26 819 244,59	27 717 217,39
Constructions (Batiments et ouvrages)		334 045 515,49	137 390 322,59	196 655 192,90	205 866 424,04
Installations techniques, matériel et outillage		37 705 988 104,67	17 870 090 977,66	19 835 897 127,01	19 624 770 963,41
Autres immobilisations corporelles		2 987 893 770,20	1 330 426 281,54	1 657 467 488,66	1 599 220 144,54
Immobilisations en cours		6 553 174 796,62		6 553 174 796,62	3 511 971 193,43
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		590 160,00		590 160,00	590 160,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		47 632 652 453,54	19 352 122 882,22	28 280 529 571,32	24 980 061 664,35
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		7 053 751,40		7 053 751,40	20 240 743,26
Créances et emplois assimilés					
Clients		13 210 488 083,92	176 778 155,22	13 033 709 928,70	8 840 593 858,81
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		19 263 470,69	13 052 056,27	6 211 414,42	3 344 592,28
Impôts		331 388 231,46		331 388 231,46	143 185 410,40
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		133 632 834,75	1 466 665,10	132 166 169,65	565 063 191,50
TOTAL ACTIF COURANT		13 701 826 372,22	191 296 876,59	13 510 529 495,63	9 572 427 796,25
TOTAL GENERAL ACTIF		61 334 478 825,76	19 543 419 758,81	41 791 059 066,95	34 552 489 460,60

الملحق رقم (02): ميزانية الأصول لمؤسسة سونلغاز - فرع التوزيع - لسنتي 2023/2022

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2023

CENTRE DD M'SILA

DATE

BILAN ACTIF				Définitif	
ACTIF	note	brut 2023	amort 2023	2023	2022
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		21 759 061,54		21 759 061,54	9 925 561,54
Agencements et aménagements de terrains		41 034 545,02	15 113 273,25	25 921 271,77	26 819 244,59
Constructions (Batiments et ouvrages)		334 045 515,49	146 601 553,71	187 443 961,78	196 655 192,90
Installations techniques, matériel et outillage		41 058 056 420,36	19 181 469 431,34	21 876 586 989,02	19 835 897 127,01
Autres immobilisations corporelles		3 090 944 003,33	1 424 912 123,83	1 666 031 879,50	1 658 057 648,66
Immobilisations en cours		10 351 057 716,31		10 351 057 716,31	6 553 174 796,62
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		54 896 897 262,05	20 768 096 382,13	34 128 800 879,92	28 280 529 571,32
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 794 436,34		4 794 436,34	7 053 751,40
Créances et emplois assimilés					
Clients		16 972 042 414,50	175 819 809,43	16 797 641 237,94	13 033 709 928,70
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		37 636 292,49	15 154 021,34	22 482 271,15	6 211 414,42
Impôts		295 921 998,91		295 921 998,91	331 388 231,46
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		281 294 773,88		279 876 141,01	132 166 169,65
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		17 591 689 916,12	190 973 830,77	17 400 716 085,35	13 510 529 495,63
TOTAL GENERAL ACTIF		72 488 587 178,17	20 959 070 212,90	51 529 516 965,27	41 791 059 066,95

mercredi 24 janvier

الملحق رقم (03): ميزانية الخصوم لمؤسسة سونلغاز - فرع التوزيع - لسنتي 2023/2022

SOCIETE SONELGAZ-Distribution		EXERCICE 2023	
CENTRE DD M'SILA		DATE	
BILAN PASSIF		Définitif	
PASSIF	note	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		0,00	408 307 675,89
Résultat net		- 2 021 304 374,29	- 2 901 509 057,68
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	- 31 881 968,81
compte de liaison**		26 908 207 038,03	26 697 820 906,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		24 886 902 663,74	24 172 737 555,40
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		313 877 527,79	291 129 020,06
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		10 586 036 577,90	8 434 956 643,96
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		10 899 914 105,69	8 726 085 664,02
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 501 574 604,43	2 524 575 109,77
Impôts		316 408 837,94	335 015 756,71
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		12 924 716 753,47	6 032 644 981,05
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		15 742 700 195,84	8 892 235 847,53
TOTAL GENERAL PASSIF		51 529 516 965,27	41 791 059 066,95

الملحق رقم (04): جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز - فرع التوزيع - لسنتي 2023/2022

SOCIETE	SONELGAZ-Distribution	EXERCICE	2023
CENTRE	DD M'SILA	DATE	
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2023	2022
Ventes et produits annexes		10 754 743 936,23	9 831 317 579,25
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		10 754 743 936,23	9 831 317 579,25
Achats consommés		- 73 888 141,13	- 74 175 898,61
Prestations reçues production énergie et matériel		- 7 572 344 150,21	- 7 858 179 543,97
Prestations fournies production énergie et matériel		161 797 382,46	145 226 548,27
Services extérieurs et autres consommations		- 278 468 662,48	- 343 655 044,33
Prestations fournies services		118 043,01	20 042,01
Prestations reçues services		- 2 200 687 131,53	- 2 025 963 314,50
II - Consommation de l'exercice		- 9 963 472 659,88	- 10 156 727 211,13
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		791 271 276,35	- 325 409 631,88
Charges de personnel		- 1 516 899 740,86	- 1 431 634 766,06
Impôts, taxes et versements assimilés		- 143 685 815,79	- 185 702 844,39
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		869 314 280,29	- 1 942 747 242,33
Autres produits opérationnels		455 520 898,67	443 418 643,85
Autres charges opérationnelles		- 37 473 403,87	- 34 123 394,48
Autres Prestations reçues		- 42 820 645,97	0,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 565 292 900,03	- 1 474 100 750,11
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		42 692 386,70	119 681 101,24
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 4 616 429,50	- 13 637 415,88
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 021 304 374,29	- 2 901 509 057,71
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 2 021 304 374,29	- 2 901 509 057,71
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		11 414 872 647,07	10 539 863 914,62
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 13 436 177 021,36	- 13 441 172 972,33
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 021 304 374,29	- 2 901 509 057,71
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues		0,00	0,00
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 021 304 374,29	- 2 901 509 057,71

الملحق رقم (05): جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سونلغاز - فرع التوزيع - لسنتي 2023/2022

SOCIETE	SONELGAZ-Distribution	EXERCICE	2023
CENTRE	DD M'SILA	DATE	
TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)		Définitif	
	note	2023	2022
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		10 106 256 807,80	8 227 971 156,79
Autres encaissements		8 540 021,75	8 039 172,56
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		161 010 986,15	336 342 327,26
Autres décaissements		590 134 971,36	486 282 888,86
Intérêts et autres frais financiers payés		985 071,02	598 292,65
Autres impôts payés		- 69 181 550,00	- 51 738 949,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		9 431 847 351,02	7 464 525 769,58
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		9 431 847 351,02	7 464 525 769,58
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		8 408 201 962,97	3 818 957 658,87
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		- 199 500,00	0,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 8 408 401 462,97	- 3 818 957 658,87
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		20 000,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe		0,00	0,00
inter-unité encaissements		12 351 491 387,07	4 694 675 690,98
inter-unité décaissements		19 831 091 840,95	12 730 760 675,57
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 7 479 620 453,88	- 8 036 084 984,59
Ecart dû à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		- 6 456 174 565,83	- 4 390 516 873,88
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		133 632 834,75	566 682 422,12
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		281 294 773,88	133 632 834,75
Variation de trésorerie de la période		147 661 939,13	- 433 049 587,37



المسيلة في:
رقم: /
إلى السيد المحترم:

الموضوع: طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد..

بهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزءاً أساسياً من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة - للطلبة المذكورين أدناه - على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسى عبارات الشكر والتقدير.

الطلبة المعنيون:

الرقم	الإسم واللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	طارق سراج	240237604	
2	رياض لطرشي	205144346	

عنوان البحث: استخدام أدوات التحليل المالي المتقدم لتقييم الوضع المالي للمؤسسة والتنبؤ بفشلها - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وكالة المسيلة -

المشرف (الإسم واللقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	رئيس القسم (الختم والإمضاء)







تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: طارق اللقب: سرائيش

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 210237604. والصادرة بتاريخ: 28.03.2024.

المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، عنوانه:

.....! استخدام أدوات التحليل المالي المتقدم في تقييم
الوضع المالي للمؤسسة والتنبؤ بفشلها دراسة حالة مؤسسة
سوق نلغان - مديرية توزيغ - بالمسيلة - للفترة (2023 - 2024).

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية

المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025/06/10.

الإمضاء

